جامعة الأزهر

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا

المجـــلة العلميـــة

---

# ما اتفق لفظًا واختلف تقديرًا
# دراسةٌ وتحليلٌ في البِنية الصرفية

إعداد

## د/ عرفة عبد الحكيم أحمد عبد الرحمن

مدرس اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا جامعة الأزهر

( العدد الثامن عشر ٢٠٢١م )

# ما اتفق لفظاً واختلف تقديراً دراسة وتحليل في البنية الصرفية

عرفة عبد الحكيم أحمد عبد الرحمن
قسم اللغويات، كلية: الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا، الجامعة: الأزهر، المدينة: قنا، الدولة: مصر.
البريد الإليكتروني: ArafaAbdelRahman.4119@azhar.edu.eg

**ملخص البحث**:

يتتبَّع هذا البحث ظاهرةً مهمةً من ظواهر اللغة العربية، وهي مستمدة من المشترك اللفظي، لكنها ليست مثله، وهي دراسة تحليلية لما اتفق لفظًا واختلف تقديرًا في البنية الصرفية، وخصَّصتُها في الأبنية؛ لأنها المحرِّكَ الرئيسَ لهذه الظاهرة بسبب تصريفها وتطويعها، وذكرت أسباب وجود هذه الظاهرة وظهر لي سبعة أسباب في الاتفاق هي: الإسناد إلى الضمائر، والإعلال والتضعيف، والزيادة، والحذف، والتخفيف، والتعاقب على المعنى الواحد، وكثرة صيغ المصادر وجموع التكسير. لكن اختلاف التقدير له أسباب أربعة رئيسة مهَّدت لها البحثَ وهي: اختفاء العلامة الإعرابية أو اتحادها، وغياب القرائن، وصلاحية الموقع الذي يشغله اللفظ لأكثر من وجه، وتعدد معاني المبنى، ولم أقم برصد أسباب الاتفاق اللفظي والاختلاف التقديري فقط، بل قمت ببيان الآثار المترتبة على هذا الأمر من اختلاف علمي، وأحكام نحوية وصرفية صدرت بسبب هذه الظاهرة، وتوصلت من خلال البحث إلى نتائجَ كثيرة أهمها: أن هذه الدراسة تساعد على تطويع الأبنية حسبما يريد صائغها، مع مراعاة البعد عن اللبس، وتحاشي الإغراق في الجناس والتورية والإلغاز. وأن أكثر الأسباب فاعلية لهذه الظاهرة هو غياب العلامة الإعرابية والإسناد. وأن للقرائنِ بأنواعِها دورًا كبيرًا في رفع الاحتمالات، وبخفائها أو تعدُّدها تبقى الاحتمالات موجودة. وأن هناك

صُوَرًا في الظاهرة لم تؤدِّ إلى احتمالات لوضوحها تمامًا، وصُوَرًا أدت إلى احتمالاتٍ خلقت نوعًا من الاجتهاد في التقدير، انبثق منه خلافٌ واضحٌ بين العلماء، أثرَى الفكرَ اللغويَّ.

**الكلمات المفتاحية:** اتفاق، اشتراك، اختلاف، تقدير، بنية، أسباب، آثار، احتمال.

# What agrees verbally and differs in appreciation, study and analysis in the morphological structure

**Arafa Abdel Hakim Ahmed Abdel Rahman**

**Department of: Linguistics, Faculty: Islamic and Arabic Studies for Boys in Qena, Al-Azhar University, City: Qena, Country: Egypt**

**E-mail: ArafaAbdelRahman.4119@azhar.edu.eg**

**Abstract:**

**This research deals with one of the important phenomena in the Arabic language. It derives from interlingual homophones but it does not resemble it. It is an analytical study of what agrees verbally and differs in appreciation in the morphological structures. I mentioned the reasons for the existence of this phenomenon, and seven reasons appeared to me in the agreement: Attribution to pronouns, elevation and weakness, addition, deletion, dilution, succession of the same meaning, and the flexibility of derivation. But the difference in estimation has four main reasons that paved the way for the research: the disappearance of the syntactic sign or its union, the absence of clues, the validity of the position occupied by the word for more than one form, and the multiplicity of meanings of the structure. I explained the implications of this matter in terms of scientific difference, and grammatical and morphological rulings issued**

**due to this phenomenon. And through the research, I reached many results, the most important of which are: This study helps to adapt the structure according to what the grammarian wants, taking into account the distance from confusion, and avoiding the dumping of alliteration, puns, and enigmas. And that the most effective reasons for this phenomenon is the absence of the syntactic sign, the isnad, and the flexibility of derivation. And that all kinds of clues play a major role in raising the possibilities, and whether they are hidden or multiple, the possibilities remain. And that there are images in the phenomenon that did not lead to possibilities for its complete clarity, and images that led to possibilities that created a kind of diligence in estimation, from which emerged a clear disagreement among scholars, which enriched linguistic thought.**

**Keywords: Agreement, Difference, Estimation, Structures, Causes, Effects, Possibility.**

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

الحمدُ لله العليِّ القدير، اللطيفِ بالمقادير، والعالمِ بالأحكام والتقادير، والميسِّرِ لكل عسير. والصلاةُ والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، سيدِنا محمدٍ النبيِّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد ،،،

فمِن المعروف أن ما اتفق لفظًا واختلف معنًى المسمَّى بـ(المشترك اللفظي) متداوَلٌ في مؤلفات كثيرة، لكني وجدت ابن جني –رحمه الله– (ت٣٩٢هـ) قد وضع بابين متتاليين سمَّاهما (باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون)، و(باب في اتفاق المصاير على اختلاف المصادر). وقال في صدر الباب الأول: "غرضُنا من هذا الباب ليس ما جاء به الناس في كتبهم نحو: "وجدت" في الحزن، و"وجدت الضالة"، و"وجدت" في الغضب، و"وجدت" أي: علمت، كقولك: "وجدت اللهَ غالبًا"، ولا كما جاء عنهم من نحو: "الصَّدَى": الطائر يخرج من رأس المقتول إذا لم يُدرَكْ بثأره، و"الصدى": العطش، و"الصدى": ما يعارض الصوت في الأوعية الخالية، و"الصدى" من قولهم: "فلانٌ صدَى مالٍ" أي: حسَنُ الرعية له والقيام عليه. ولا (هل) بمعنى الاستفهام، وبمعنى (قد)، و (أم) للاستفهام وبمعنى (بل)، ونحو ذلك؛ فإن هذا الضربَ من الكلام –وإن كان أحدَ الأقسام الثلاثة[1] عندنا التي أوَّلُها اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، ويليه اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين– كثيرٌ في كتب العلماء، وقد

(١) هذه الأقسام هي التي ذكرها سيبويه في كتابه ١/٢٤.

تناهبَتْهُ أقوالُهم، وأحاطتْ بحقيقتِه أغراضُهم. وإنما غرضُنا هنا ما وراءه من القول على هذا النحو في الحروف والحركات والسكون المصوغة في أنفُسِ الكلم"[١].

فقصدتُّ قصدَ ابن جني -رحمه الله-، وهممتُ بجمع نماذجَ على هذا المنوال، لكني اقتصرتُ فيها على الأبنية الصرفية؛ لأن التصريف هو المحرِّك الرئيس لهذه الظاهرة.

ولم أجعل البحث في اختلاف المعنى؛ حتى لا يُظنّ أنه يخص (المشترك اللفظي)؛ فاحترستُ مثلما احترس ابن جني وبيَّن غرضه؛ فجعلتُ الاختلاف في التقدير الحكمي للَّفظينِ المتفقينِ، مثل كون أحدِهما ماضيًا والآخرِ مضارعًا أو أمرًا، وكونِ هذا اسمًا والآخرِ فعلًا، وهذا مفردًا والآخرِ جمعًا.... وهكذا.

نعم يُصاحب اختلافُ التقدير اختلافَ المعنى؛ فالماضي له معنى والأمر له معنى آخر والمادة واحدة، لكن المعنيين متقاربان وليسا بعيدين مثل المشترك اللفظي؛ لأن المشترك اللفظي قد يتفق فيه الفعلان مادةً وزمنًا ووزنًا ويختلفان معنًى، نحو قولهم: "مَشَى يَمْشِي من (المَشْي)، ومَشَى: إذا كَثُرتْ ماشيتُه، وكذا (أمْشَى) -لغتان فصيحتان، و(مشى): من المَشَاء: وهو نماء المال وزيادته، وفي التنزيل: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡ ﴾[٢] كأنه دعاء لهم بالنماء[٣]. وهذا غير داخل في نطاق البحث؛ لأن المعتبر في هذا البحث هو اختلاف التقدير الحكمي سواء أحدث اختلافٌ في المعنى أم لا، وغالبًا ما يحدث.

---

(١) الخصائص ٢/٩٣.

(٢) من الآية (٦) سورة ص.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ١/٢١٥، والمزهر في علوم اللغة ١/٢٩٣.

وليست الأبحاثُ العلميةُ مقصورةً على جمع الظاهرة فقط، بل لا بدَّ من كشف أسبابها وإيضاح آثارها، وهذا ما أخذته على عاتقي في هذا البحث الموسوم بـ(ما اتفق لفظًا واختلف تقديرًا – دراسة وتحليل في البِنية الصرفية).

**وأهمية البحث وأهدافه تكمن في النقاط الآتية**:

- البحث في علم الصرف يزيد من الرياضة والتمرُّن.
- الكشف عن أسباب اتفاق اللفظ واختلاف التقدير.
- بيان أثر هذه الظاهرة في الأحكام النحوية والصرفية، وكثرة الاحتمالات والتقديرات التي خلقت خلافًا بين العلماء، وولَّدت ألفاظًا ملبِسة.
- محاولة الغوص في تصرفات اللغة لإيجاد ألفاظ متفقة ومختلفة في التقدير الحكمي.
- الوصول إلى مدلولات أشرف الألفاظ وهي الخاصة بالقرآن الكريم؛ بالتعرف على إعجازه اللغوي في التماثل بين اللفظين واختلاف تقديرهما.
- هذه الظاهرة ساعدت وتساعد الأدباء في خلق مزيد من الجناس التام عندما يكون اللفظانِ مجتمعينِ في جملة واحدة، وإضافة مزيد من التورية، حينما يكون في الجملة لفظٌ واحدٌ يحتمل تقديرين. وللجناس وقْعٌ في السمع، وأثرٌ في النفس، ومساعدةٌ على الحفظ. والتورية تساعد على التعمية أو الغموض الذي يحتاجه المتكلم لاختبار ذكاء المتلقي؛ فيثار فضوله للتوقف على فهم المعنى، وإذا فهمه يشعر بالراحة والمتعة، ويقع فهمُ النص في نفسه موقعًا ثابتًا لا يخرج منها؛ لتجشُّمه الكلفة في تفهُّمه.

**واقتضت طبيعة البحث** : أن يتكون من مقدمة وتمهيدٍ وسبعة مباحثَ (أو أسباب)، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع وأهدافه وخطة السير في إعداده، والدراسات السابقة، وأما التمهيد فتناولت فيه أسباب التقديرات المحتملة. وأما المباحث فلأن الهدف الرئيس من البحث هو كشف أسباب هذه الظاهرة وآثارها قمتُ بوضع خطة

مبنية على تلك الأسباب؛ فجاءت المباحث بمسمَّى (الأسباب) وهي: الإسناد إلى الضمائر- التضعيف والإعلال- الزيادة- الحذف- التخفيف- التعاقب على المعنى الواحد- وكثرة صيغ المصادر والجموع.

وأما الخاتمة فقد رصدت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها. ثم ختمت البحث بقائمة المصادر والمراجع.

**الدراسات السابقة**:

وقفت على أبحاث على شاكلة هذا البحث، غير أنها مختلفة في الدراسة والعرض والتحليل والنتائج، وهي على النحو الآتي:

١- الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية- بحث منشور في مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية/ العدد الأول- المجلد الثامن (٢٠٠٩م)- إعداد: شكران حمد شلاكة المالكي. وتناول فيه الباحث موضوع الاشتراك الصرفي من خلال ثلاثة مباحث، تحدث في المبحث الأول عن اثنتي عشرة صيغة صرفية مشتركة؛ حيث رأى أنها تشكِّل أهم الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية. وتحدث في المبحث الثاني عن أسباب حدوث الاشتراك في الصيغ، وإن كان هذا يتوافق مع فكرة بحثي إلا أنه لم يتوسع في ذكر الأسباب وتحليلها ولم يذكر أسبابًا أخرى. وفي المبحث الأخير تناول المصطلحات المرادفة لمصطلح الصيَغ المشتركة في كتب المتقدِّمين.

٢- الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات- رسالة علمية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن – إعداد: عبدالكريم العقيلان (٢٠١١م). ومن العنوان يتضح اقتصار البحث على المصادر والمشتقات، دون التعرض لأبنية أخرى، مع التركيز على دور السياق في فك هذا الاشتراك.

٣- الاشتراك الصرفي- بحث منشور في الجامعة المستنصرية- كلية التربية- إعداد: رضا هادي حسون. وهو بحث قصير اقتصر فيه الباحث على الصيغ الصرفية في الأفعال المزيدة، وما تشترك فيه من معانٍ.

٤- المشترك الصرفي في القرآن الكريم دراسة دلالية استشرافية- بحث منشور في مجلة الدراسات القرآنية/ العدد الأول- المجلد الحادي عشر- قسم الدراسات الشرقية والأفريقية/ جامعة لندن- إعداد: مهدي عرار. وهو بحث قصير أشار فيه الباحث إلى أنماط وصور الاشتراك الصرفي باختصار شديد.

٥- ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية- د/ وسمية بنت عبدالمحسن المنصور/ أستاذ النحو والصرف المساعد/ جامعة الملك سعود (٢٠٠٤م)، وهو بحث تناولت فيه الظاهرة بسرد بعض الأفعال والمصادر والمشتقات والجموع، وتناولت أسبابًا لهذه الظاهرة عنونتها بـ(تفسير ظاهرة التعدد)، وذلك مثل: اختلاف المعاني باختلاف الصيغ، اختلاف لغات العرب، توليد الصيغ بالتغيُّر الداخلي، قصر الممدود ومد المقصور، توجيه الوظيفة الصرفية، والاشتقاق. وهذه الأسباب مختلفة تمامًا عما هو منصوص في بحثي.

٦- اشتراك الصيغ الصرفية في العربية- رسالة دكتوراه في جامعة الملك عبدالعزيز/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية/ فرع اللغويات (١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م)- إعداد: عبدالعزيز بن سعيد بن مجحود الزهراني- إشراف: أ.د/ محمد ابن سعيد بن ربيع الغامدي. وهو بحث متوسع مكون من ثلاثة فصول، جمع الباحث فيه شتات ما سبق وزيادة، وتحدث في الفصل الأول عن الصيغ الصرفية المشتركة في المصادر والمشتقات مع تناول العوامل التي أدت إلى هذا الاشتراك، وتناول في الفصل الثاني الصيغ التقابلية المشتركة مثل التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، واللازم والمتعدي. ولم يغفل عوامل الاشتراك وأسبابه، ثم تحدث في الفصل الثالث والأخير عن الاشتراك الصرفي المبني على تأثير قوانين الإدغام والإعلال وغيرها.

ويبدو جليًّا بعض التوافق بين هذه الرسالة وبحثي إلا أن الباحث لم يذكر آثار الاشتراك الصرفي في تلك الصيغ -إلا القليل-، ولم يذكر ما عاد منها بالنفع في الدراسات النحوية خاصة، وفي بحثي لم أتعرض لمسائل مثل التذكير والتأنيث؛ لتعلقه

بنشأة اللغة أكثر من التصريف، ولم أتعرض للأفعال من جهة التعدي واللزوم؛ لعدم وجود أثر فعَّال لها.

وبعد ،،،

فإن لي أملًا في الله كبيرًا أن يعينني أو يعين غيري على حصر أسباب هذه الظاهرة وتحليلها.

وختامًا أسأل الله تعالى أن يرزقنا علمًا نافعًا ورزقًا واسعًا وقلبًا خاشعًا وعملًا متقبلًا وشفاءً من كل داء.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (١)

(١) من الآية (٨٨) سورة هود.

# تمهيد

## أسباب التقديرات المحتملة

كثيرٌ من الألفاظ مآلُها واحدٌ لكن تقديرَها مختلفٌ، واتفاق اللفظ واختلاف التقدير قد يكون واضحًا من دون احتمالات وتأويلات، لكنه غالبًا ما يوقع هذا الاتفاق في لبسٍ وتعددٍ للاحتمالات، أما أسباب الاتفاق والاختلاف معًا فستذكر تفصيلًا، والآن أود أن أذكر أهم الأسباب المؤدية إلى تعدد التقديرات:

**أولًا- غياب العلامة الإعرابية أو اتحادها**:

حينما ذكر النحاة علة إعراب الاسم علَّلوا ذلك بأنه يطرأ على الاسم الواحد معانٍ مختلفةٌ، هذه المعاني لا يميِّز بعضَها عن بعض إلا الإعرابُ، حينئذٍ صار الإعراب أصلاً في الاسم، وذلك إذا قلت: "ما أحسن زيد"، في مثل هذا التركيب -هكذا دون إعراب- يحتمل تقديرات ثلاثة: النفي والتعجب والاستفهام، ولكل لفظ تقدير:

فلفظ (زيد) صيغة واحدة قد توارد وتعاقب عليها معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهي في الأصل تكون في الاسم؛ فحينئذ لا يميِّز الفاعلَ عن المفعولِ ولا عن المضاف إليه إلا الإعرابُ[1]، فإذا أردت الفاعل تقول: "ما أحسنَ زيدٌ"، فحينئذ تكون "ما" نافية، و"أحسنَ" فعلًا ماضيًا، وإذا أردت أنه مفعول به تقول: "ما أحسنَ زيدًا!" فتكون "ما" تعجبية و"أحسنَ" فعلًا ماضيًا كما هو، إلا أنه صار خبرًا، وإذا أردت الإضافة تقول: "ما أحسنُ زيدٍ؟" أَيْ: أيُّ شيءٍ أو أيُّ أجزاء زيدٍ حسن؟ فصارت "ما" استفهامًا، وأصبحت "أحسن" اسمًا لا فعلًا؛ إذ الفعل لا يضاف.

فموقع "ما" و"أحسن" و"زيد" احتمل غيرَ وجه من التقدير، وتحدَّد كلٌّ منها بظهور العلامة الإعرابية، وعندما تغيب هذه العلامة عن اللفظ؛ لأسباب تقتضيها طبيعة اللغة

(١) ينظر: أسرار العربية ص٤٦، وعلل النحو لابن الوراق ص١٤٢، ١٤٣.

العربية–مثل المبني، والمقصور، والمضاف إلى ياء المتكلم، والمعرب إعرابًا محليًّا– تتعدد الأوجُه والتقديرات(١).

فإذا قلنا في المثال الفائت: "ما أزكى عيسى" لن يتسنَّى لنا أيُّ تقدير بسبب غياب العلامة الإعرابية، وحينئذٍ يتم اللجوء إلى القرائن أو السياقات أو النبر والتنغيم، وهذه الأمور لا تتعلق باللغة المكتوبة بل تتعلق باللغة المنطوقة، إلا إذا كانت القرائن مقالية لا حالية.

وليس تقدير العلامة فقط هو الذي يجعل لِلَّفظ احتمالاتٍ بل اتحادُها أيضًا. مثل سكون الوقف أو البناء، وضمة الإعراب والبناء وفتحتهما وسكونهما، وحذف النون من المضارع والأمر، وغير ذلك مما سنراه في البحث الذي يُظهر أن غياب العلامة أو اتحادها له بالغ الأثر في اتفاق اللفظ واختلاف التقدير.

**ثانيًا- غياب القرائن**:

عند اختفاء العلامة الإعرابية وتعدُّدِ الاحتمالات نلجأ دائمًا إلى القرائن السياقية سواءً أكانت مقالية أم حالية؛ لأنها تُعين على فهم المقصود من الكلام، وغالبًا ما تزيل الاحتمال، والأمثلة النحوية ليست عبارة عن قوالبَ جاهزةٍ يضعها النحويُّ بعيدًا عن سياق الكلام وأطرافِ الخطاب وأحوالِه، بل النحو مستمدٌّ من العلاقة التواصلية بين المتكلم الذي يتصرف بالكلام حسبما يراه مناسبًا والمخاطب الذي يعلم مقاصد المتكلم ويفهمها، مع مراعاة الأحوال والقرائن التي تساعد على الفهم.

نعم هناك ألفاظٌ وضعها النحويُّ للتمثيل خارجةً عن التركيب، واحتملت أكثر من مدلول، مثل لفظة (مختار) التي تصلح لاسم الفاعل واسم المفعول، لكن النحاة نصُّوا على الاعتداد بالقرائن والسياقات التي تبرز مراد الكلمة عند وضعها في تركيب معين.

---

(١) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة عبداللطيف ص٣٠٠: ٣٠٢.

وسيتجلى في البحث أثر القرائن في أحكام نحوية لجأ إليها النحاة عند اتفاق اللفظ واختلاف التقدير.

ومع وجود بديل عن العلامة الإعرابية وهو القرائن المقالية أو الحالية لفهم معنى الكلمة في ذلك النص إلا أن الاحتمالاتِ والتقديراتِ الحكميةَ للكلماتِ المتفقةِ في اللفظ ما زالت مستمرةً إلى وقتنا هذا؛ وذلك لاتحاد قرينتين أو غياب القرينة الرافعة للاحتمال؛ وذلك يعود بالنفع ليُرينا إعجاز هذه اللغة الشريفة التي تريدك أن تكشف عن أسرارها، وتزيدك من خبايا مكنوناتها.

**ثالثًا- صلاحية الموقع الذي يشغله اللفظ لأكثر من وجه(١):**

موقع الفعلية هو الموقع الذي صادفني كثيرًا عند جمعي للمادة العلمية؛ لأنه يصلح له الأفعال الثلاثة مع أنها مختلفة من حيث الأزمان الثلاثة (الماضي والحال والاستقبال)، إلا أن احتمال المضارع للحال والاستقبال أو للمضي حينما يكون مجزومًا بـ(لم)، ومجيء الماضي في الجملة الشرطية فيكون دالًّا على الاستقبال- يجعل للموقع صلاحياتٍ كثيرةً، وتكثر الاحتمالات أيضًا بالمشتقات التي تعمل عمل الفعل؛ فتأخذ موقعه مثل اسم الفاعل واسم المفعول، وكذلك المصادر التي لها صِيَغٌ كثيرة.

**رابعًا- تعدُّد معاني المبنى:**

نظرًا للتصرف في الصيغ كثيرًا تعددت معاني المبنى الواحد، وذلك مثل صيغة (فعيل) التي تصلح للمصدرية واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمبالغة وغيرها، وهذا سبب من أسباب تعدد التقديرات المحتملة، وسيتم بحثه بإذن الله.

هذا ولاختلاف التقديرات الحكمية بين العلماء أثرُه في اجتهاد علماء العصر للوصول إلى حلٍّ وسطٍ أو جامعٍ لتلك التقديرات المختلفة، أو إتحافنا بتقدير جديد.

من هذا المنطلق أحاولُ الكشف عن أسباب الاتفاق اللفظي واختلاف التقدير في الأبنية، وأوضِّح أثر هذه الظاهرة في الأحكام النحوية والصرفية، والله المستعان.

---

(١) ينظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي، د/ محمود حسن الجاسم ص١٠٩، ١٥٠.

## السبب الأول

## الإسناد إلى الضمائر

للضمائرِ المتصلةِ آثارٌ كثيرةٌ فيما اتصلتْ به، فتُغيِّرُه تغييراتٍ كثيرةً في الصيغة والحكم النحوي؛ فينتج عن ذلك اتفاقٌ في اللفظ واختلافٌ في تقدير الأبنية المسندة إلى تلك الضمائر، ولا ننسى أن علامة الإعراب أو البناء تختفي أو تتحد عند الإسناد إلى الضمائر؛ واختفاءُ العلامة أو اتحادُها يورث احتمالات.

وأكثر الأبنية تأثرًا بالإسناد إلى الضمائر هي المضعفة والمعتلة.

**أولًا- إسناد المضعَّف**:

يخضع المضعَّف الثلاثي للفكِّ وجوبًا عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك تقول: "شددتُ، ويشددنَ، واشددنَ"، ويخضع له جوازًا عند جزم المضارع وإسناد الأمر للواحد، والفكُّ لغة الحجازيين، وبها جاء القرآن كثيرًا نحو قوله تعالى:﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ (١) وقوله –عز وجل–: ﴿ وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾ (٢)، والإدغام لغة التميميين، وجاء في نحو قوله سبحانه: ﴿ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ (٣).

ويجب الإدغام في غير الحالتين السابقتين(٤).

---

(١) الآية (٦) سورة المدثر.

(٢) من الآية (١٩) سورة لقمان.

(٣) من الآية (٤) سورة الحشر.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٥٣/٤.

يظهر اتفاقٌ لفظيٌّ في بنية الفعل واختلافٌ في التقدير عند إسناد المضعَّف، ويرجع ذلك إلى عدم ظهور حركة العين عند التضعيف، وإلى اللغة المستعملة؛ لأن المضعَّف الثلاثي إذا كان أمرًا للواحد أو مضارعًا مجزومًا على لغة الإدغام صار فيه ثلاث لغات بشرط عدم اتصاله بهاء، أو عدم مجيء ساكن بعده:

**الأولى**- الفتح مطلقًا؛ لأنه أخف الحركات، نحو: (رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ) و(لم يردَّ، ولم يفرَّ، ولم يعَضَّ)، وهي لغة أسد وناس غيرهم.

**والثانية**- الكسر مطلقًا؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، نحو: (رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ)، وهي لغة كعب ونمير.

**والثالثة**- الإتباع لحركة الفاء نحو: (رُدُّ وفِرِّ وعَضَّ)، وهذا أكثر في كلامهم.

- وإن جاء بعده ساكن فقد التزم أكثرُهم الكسرَ؛ لأنها حركة التقاء الساكنين؛ فقالوا: "رُدِّ القومَ" و"لم يردِّ القوم". ومنهم من يفتح وهم بنو أسد؛ فقالوا: "رُدَّ القومَ، ولم يردَّ القومَ".
- وإن ورد بعده هاء مفتوحة بعدها ألف فالفتح متفقٌ عليه -عندهم-؛ فتقول: "الأمانة رُدَّها"؛ وذلك لأن الهاء خفيفة فلم يعتدُّوا بها، فكأن الدال قد وليها ألف.
- وإن كانت الهاء مضمومةً للمفرد المذكر ضمُّوا آخرَ الفعل باتفاق نحو: "رُدُّه ولم يردُّه"؛ وكأن الواو ولِيَتِ الدال لخفاء الهاء[1].

**من هذه التوطئة التي أحتاج إليها في التحليل أقول**:

عند إسناد الأفعال المشددة التي تجيء من باب (علِم يعلَم) أو على وزن (انفعل) إلى ضمير الواحد -باستعمال لغة الفتح مطلقًا- أو إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة تجد صورتَها متفقةً بين الماضي والأمر، وذلك نحو: "مَلَّ، مَلَّا، مَلُّوا"، "انقضَّ، انقضَّا، انقضُّوا"، "اشتدَّ، اشتدَّا، اشتدُّوا"، "وادَّ، وادَّا، وادُّوا"؛ فتلحظ اتفاق الصورة واختلاف

(١) ينظر: الكتاب ٥٣٠/٣ وما بعدها، وشرح الشافية للرضي ٢٤٣/٢ وما بعدها.

التقدير الزمني؛ فيمكن حمل هذه الأفعال على أنها للماضي، ويمكن حملها على أنها للأمر.

وإن حُملت على الماضي صارت مبنيةً على الفتح أو الفتح المقدر، وإن حملت على الأمر صارت مبنية على السكون المقدر أو على حذف النون.

وإن حملتَها على الماضي صارت أفعالُها ضمائرَ غيبة، وإن حملتها على الأمر صارت أفعالُها ضمائرَ خطاب.

وإن حملتَها على الماضي أصبحت أوزان الأفعال المجردة هكذا: "فَعِل، فَعِلا، فَعِلوا" -بكسر العين-. وإن حملتَها على الأمر باتت أوزان الأفعال المجردة هكذا: "افعَل، افعَلا، افعَلُوا" -بفتح العين-؛ لأن أصلها: "املَل، املَلا، املَلُوا"؛ فحينما تمَّ الإدغام نُقلت حركة العين وهي الفتحة إلى الفاء لترشدَ إلى فتح العين الساكنة بسبب الإدغام؛ ومن ثَمَّ اتفق الفعلان (الماضي والأمر) في المضاعف من باب (علِم يعلَم)؛ لأن فاء الماضي مفتوحةٌ أبدًا، وفاء الأمر فتحت هنا لترشد إلى حركة العين؛ فتشابه الفعلان في الصورة.

وصارت أوزان الماضي في الأفعال المزيدة هكذا: "انفعَل، انفعَلا، انفعَلُوا"، "افتعَل، افتعَلا، افتعَلُوا"، "فاعَل، فاعَلا، فاعَلُوا" -بفتح العين-.

أما أفعال الأمر المزيدة فأوزانها هكذا: "انفعِل، انفعِلا، انفعِلوا"، "افتعِلْ، افتعِلا، افتَعِلوا"، "فاعِل، فاعِلا، فاعِلوا" -بكسر العين-.

وبذلك ظهرت الفروق بين هذه الأفعال المتفقة في اللفظ المختلفة في التقدير.

- ولإسناد المضعف دورُه في اتفاق الماضي المبني للمجهول والأمر المضعف-على لغة الفتح- في الصورة، ويكون التفريق بينهما بما أُسندا إليه من فاعل أو مفعول؛ فإذا قلتَ مثلًا: "شُدَّ الحبل" من دون وضع علامة إعرابية على كلمة (الحبل) فيحتمل أن يكون الفعل (شُدَّ) ماضيًا مبنيًّا للمجهول، وحينئذٍ ترفع كلمة (الحبل) على أنها نائب للفاعل، ويحتمل أن يكون (شُدَّ) فعلَ أمرٍ؛ وحينئذٍ تنصب كلمة (الحبل) على المفعولية.

فأنت ترى اتفاق الفعلين في اللفظ واختلافهما في التقدير الزمني؛ فالأولُ ماضٍ مبنيٌّ للمجهول بسبب رفع كلمة (الحبل)، والثاني فعل أمر بسبب نصب كلمة (الحبل)، وهناك اختلاف في الوزن الصرفي للفعلين؛ فالماضي المبني للمجهول وزنه (فُعِل) -بضم فكسر-؛ إذ أصله (شُدِدَ)، وفعل الأمر وزنه (اُفْعُلْ) -بضم الهمزة والعين وسكون الفاء- لأن أصلَه (اُشْدُدْ).

وحينما تختفي العلامة الإعرابية فيما يلي الفعلين يصعب الاحتمالان؛ فلو قلتَ: "شُدَّ ما وراءك" لم يتميَّز هذا الفعل -هل هو ماضٍ مبنيٌّ للمجهول أو فعل أمر؟- إلا بالقرائن المقالية أو الحالية.

وقد ترتّب على اختفاء العلامة الإعرابية في ذلك حكمٌ نحويٌّ يخصُّ إعراب ألفية ابن مالك؛ فحينما قال:

وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرِفْ ... ما لم يُضَفْ أو يكُ بعد أل ردِفْ[1]

جرى احتمالانِ في قوله: "جُرَّ"؛ فيحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمفعول، و"ما" في موضع رفع نيابةً عن الفاعل، ويحتمل أن يكون فعلَ أمرٍ، و"ما" في موضع نصب على أنه مفعول به[2]، وله قرينتان؛ فيؤيد الاحتمال الأول ما سبقه من قوله:

وما بِتَا وألفٍ قد جُمِعا ... يُكسَرُ في الجَرِّ وفي النَّصبِ معَا

كذا أولات والذي اسمًا قدْ جُعِلْ ... كأذرعاتٍ فيه ذا أيضًا قُبِلْ[3]

(١) الألفية ص١١.

(٢) ينظر: شرح المكودي على الألفية ص ١٨.

(٣) الألفية ص١١.

فقوله: "يُكسرُ" يؤيِّد أن "جُرَّ" ماضٍ مبنيٌّ للمفعول. والذي يؤيد الاحتمال الثاني ما لحقه من قوله:

واجعلْ لنحو (يفعلانِ) النونَا رفعًا و(تدعينَ) و(تسألونَا) [1]

فقوله: "اجعلْ" أيَّدَ كونَ "جُرَّ" للأمر[2].

**ثانيًا- إسناد المعتل**:

عند إسناد الأفعال إلى ضمائر الرفع يَحدثُ –غالبًا– تغييرٌ لها عما كانت عليه قبل الإسناد؛ فإذا كانت هذه الأفعالُ سالمةً قد تتغير حركاتها، وذلك مثل الماضي المسند إلى (تاء الفاعل) و(نا الفاعلين) و(نون النسوة) يُسكَّنُ آخرُه لتحرك هذه الضمائر؛ حتى لا يجتمع أربعة متحركات فتقول: "قرأتُ، وقرأْنا، والفتياتُ قرأْنَ".

أما الفعل المعتل فتغييراته تكثر عند إسناده إلى ضمائر الرفع بسبب الإسناد مشفوعًا بالإعلال حينئذٍ، وينتج عن ذلك اتفاقٌ لفظيٌّ بين الأفعال المسندة واختلافٌ في زمنها وحكمها، ولذلك صُورٌ كثيرةٌ منها:

**١-اتفاق بين الماضي والأمر**:

حينما تسند الفعل الماضي الأجوف إلى نون النسوة تحدث تغييراتٌ كثيرةٌ فيه؛ فتقول في (قال): "قُلْنَ" وفي (باع): "بِعنَ"، وحينما تسند فعل الأمر إلى نون النسوة ينتج اللفظ نفسه؛ فتقول: "قُلنَ" و"بِعْنَ"، ولكلِّ فعلٍ إجراؤه الصرفي وأسبابُ ما وصل إليه من تلك الصيغة المشتركة.

فالماضي أصله: "قالْنَ وباعْنَ"؛ فتسكين آخر الفعل لاتصاله بنون النسوة مستمرٌّ وإن فُقِدت علتُه هنا؛ لأن علته في الفعل الصحيح الذي هو الأصل هي خشية اجتماع أربعة متحركات، أما الفعل الأجوف فهو ساكن الوسط؛ واتصالُه بنون النسوة أو أيٍّ من

(١) الألفية ص١١.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١٤١/١.

ضمائر الرفع المتحركة لا يؤدي إلى اجتماع أربعة متحركات، لكن الحكم استمر بحمل الفرع على الأصل، مثلما استمر مع حذف الهمزة في نحو (أُكرِمُ) مضارع (أَكرَمَ)؛ لئلا يجتمع همزتان؛ فحُذفت كذلك من (يُكرِمُ ونُكرم وتُكرم)؛ حملًا للفرع على الأصل(١).

ولأجل تسكين لام الفعل حُذفت عينه الساكنة حتى لا يجتمع ساكنان؛ فصارتْ (قَلْنَ وبَعْنَ) بفتح فائهما كما كان، ثم تغيرت حركةُ الفاء لإرشادها إلى الحرف المحذوف فضُمَّت في الأجوف الواوي لترشد إلى حذف الواو، وكُسِرتْ في الأجوف اليائي لترشد إلى حذف الياء؛ فصار الفعلان (قُلْنَ وبِعْنَ).

أما (قُلنَ وبِعنَ) للأمر فلم يحدث فيهما تغيير بسبب الإسناد، بل التغيير حاصل قبله بسبب الإعلال؛ لأن أصلهما قبل الإسناد (قُلْ وبِعْ) بحذف عينهما الساكنتين لسكون آخر الأمر وجوبًا، وتم تحريك الفاء ضمًّا وكسرًا للإشارة إلى المحذوف.

وقد جاء الفعلانِ متفقيْنِ في اللفظ مختلفيْنِ في الزمن في القرآن الكريم؛ فقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾(٢)، وقال سبحانه: ﴿ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾(٣)؛ فـ "قُلن" الأولى فعلٌ ماضٍ؛ بدليل ما سبقها من أفعال ماضوية، و"قلن" الثانية فعل أمر؛ بدليل ما سبقها من نهي، واتفقا في حكم الضمير؛ فنون النسوة فاعل فيهما، ووزن الفعلين واحدٌ هو (فُلْنَ).

(١) ينظر: الخصائص ١/١١١.

(٢) من الآية (٣١) سورة يوسف.

(٣) من الآية (٣٢) سورة الأحزاب.

وحينما تسند الفعلين أيضًا إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة يتشابهان نحو قولك: "خافَا" و"خافُوا" فيحتملان الماضي والأمر، وليس لهما إجراءٌ إعلاليٌّ غير أن عين الكلمة التي حذفت من الأمر قبل الإسناد عادت عند هذا الإسناد؛ بسبب تحرك لام الفعل، وهذا ما جعل الفعلين يتشابهان صورةً، ويختلفان زمنًا وحكمًا نحويًّا؛ فالماضي مبنيٌّ على الفتح في (خافَا)، وعلى الضم أو الفتح المقدر في (خافُوا)، والأمر مبني على حذف النون فيهما.

**٢-اتفاق بين الماضي والمضارع والأمر**:

قد يحدث اتفاقٌ لفظيٌّ بين الماضي والمضارع والأمر إذا كان الفعلُ معتلَّ اللام مسندًا إلى نون النسوة أو ألف الاثنين أو واو الجماعة، وذلك في أفعال المشاركة والتكلف نحو قولك: "تصابَيْنَ، وتصابَيَا، وتصابَوا" ونحو: "تزكَّيْنَ، وتزكَّيا، وتزكَّوْا"؛ فهذه الأفعال تصلح للماضي، والمضارع المحذوف إحدى تاءيه حال نصبه وجزمه، وللأمر.

وثَمة اختلافٌ نحويٌّ؛ فالماضي مبني على الفتح المقدر في جميع الأفعال، أو على السكون فيما اتصل بنون النسوة، وعلى الفتح فيما اتصل بألف الاثنين، وعلى الضم فيما اتصل بواو الجماعة، والضمائر المتصلة به للغائب.

والمضارع المسند إلى نون النسوة مبنيٌّ على السكون في محل نصب أو جزم، والمسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة منصوب أو مجزوم بحذف النون، والضمائر هنا للخطاب، وكذلك الأمرُ في الأمر.

**٣-اتفاق صورة المضارع واختلافها في الوزن الصرفي والحكم النحوي**:

من ذلك أن الفعل المضارع الناقص واويًّا مثل (يدعو، ويرجو) إذا أُسنِد إلى واو الجماعة تقول في حال الرفع: "المسلمون يدعُون الله ﷻ ويرجُونَه". وإذا أُسند إلى نون النسوة قلت: "المسلماتُ يدعُونَ الله ويرجونَه"؛ فتجد فعلَيْ كل مثال متفقينِ في جميع الحروف والحركات والسكنات، لكنهما مختلفانِ في الوزن الصرفي والحكم النحوي؛ فوزن الفعلين في الجملة الأولى (يَفعُون) بحذف لام الكلمة وهو الواو وأصلهما

(يدعُوُون، ويرجوون) فنشأ ثِقلٌ باجتماع واوينِ؛ فحذفت لام الكلمة؛ لأنها حرف، وبقيت واو الجماعة؛ لأنها اسم جيء به لمعنى وهو الدلالة على الجماعة.

أما وزن الفعلين في الجملة الثانية فهو (يفْعُلْنَ) من دون حذف؛ فالواو لام الكلمة وزِيدت على الفعل نون النسوة؛ وبذلك اتفق الفعلان لفظًا واختلفا وزنًا.

أما من الناحية النحوية فالفعلان الأولان مرفوعان بثبوت النون، والفعلان الآخران مبنيان على السكون لاتصال نون النسوة بهما. والواو في المثال الأول ضمير الجماعة فاعل؛ فهي اسم، والواو في المثال الثاني لام الكلمة؛ فهي حرف، والنون في المثال الأول علامة رفع؛ فهي حرف، والنون في المثال الثاني ضمير النسوة فاعل؛ فهي اسم، وكأنه حصل تقارض حكمي نحوي بين حرفي الواو والنون في المثالينِ؛ ومن ثَمَّ اتفق الفعلان لفظًا واختلفا حكمًا.

* وتتشابه صورة المضارع المكسور العين نحو (يَقضي ويُعطي)، والمفتوحها نحو: "يترضَّى ويتصابى" في الخطاب، عند الإسناد إلى ياء المخاطبة ونون النسوة؛ فتقول في خطاب الواحدة: "أنتِ تَقضِينَ وتُعطِينَ وتترضِّينَ وتتصابِينَ"، وتقول في خطاب جماعة الإناث: "أنتنَّ تقضِينَ وتُعطينَ وتترضِّينَ وتتصابِينَ"؛ فتجد الألفاظ مشتركة تمامًا، لكنها مختلفة في الحكم النحوي والوزن الصرفي.

فالأفعال المسندة إلى ياء المخاطبة معربة؛ فهي مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون؛ ولذلك تفترق هذه الأفعال عن شبيهاتها في حالتي النصب والجزم؛ لحذف النون، والأفعال المسندة إلى نون النسوة مبنية وعلامة بنائها السكون.

الياء في الأفعال الأولى ضمير المخاطبة فاعل؛ فهي اسم، والياء في الأفعال الآخرة لام الكلمة؛ فهي حرف.

النون في الأفعال الأولى علامة الرفع؛ فهي حرف، والنون في الأفعال الآخرة ضمير النسوة فاعل؛ فهي اسم.

وزن الأفعال الأولى على الترتيب: "تَفعِين، تُفعِين، تتفعِّين، تتفاعِين" بحذف لام الكلمة، ووزن الأفعال الآخرة على الترتيب: "تفعِلْنَ، تُفعِلْن، تتفعِّلْن، تتفاعِلْن". وبذلك تبينت الفروق النحوية والصرفية بين المتفقين في الصورة اللفظية.

**٤-إسناد الأجوف المبني للمجهول إلى ضمائر الرفع المتحركة:**

إذا أُسند الفعل الأجوف المبني للمجهول إلى ضمائر الرفع المتحركة حصل لبسٌ على السامع، فإذا قلت في (بِيع العبدُ) -بإخلاص الكسر-: "بِعتَ" على إرادة البناء للمفعول، وفي (عُوق الطالبُ) -بإخلاص الضم-: "عُقتَ" قاصدًا بناءَه للمفعول لم يعلم السامع كونَ الفعل مبنيًّا للمفعول، بل يتبادر إلى فهمه كونُه مبنيًّا للفاعل؛ ومن ثَمَّ اتفق اللفظان في الصيغة لكن التقدير مختلف؛ فقولك: "بِعتَ وعُقتَ" يصلح للبناء للفاعل والبناء للمفعول، ويترتب على الاحتمالين أنه لو كانا مبنيّين للفاعل لصارت التاء فاعلًا: أي (العبد والطالب) هما الفاعلان، ولو كانا مبنيّين للمفعول لصارت التاء نائبًا عن الفاعل: أي (العبد والطالب) مفعولان قد نابا عن الفاعل فأخذا أحكامه؛ وعليه يكون التفريق بين الصيغتين المشتركتين بالقرائن، وإن خفيت القرائن لجأنا إلى الإشمام، أو المخالفة بكسر فاء الأجوف الواوي وضم فاء الأجوف اليائي.

وهو ما نصَّ عليه الرضيُّ (ت٦٨٨هـ) قائلًا: "فإذا سقطتِ العينُ في المبنيِّ للمفعول باتصال الضمير المرفوع فإن قامت قرينةٌ جاز لك إخلاص الضم في الواوي وإخلاص الكسر في اليائي نحو: "عُدتَّ يا مريضُ"، و"بِعتَ يا عبدُ"، وإن لم تقم نحو: "بِعتُ" و"عُدتُّ"[(١)] فالأَولى أنه لا بدَّ لك في الواويِّ من إخلاص الكسر أو الإشمام، وفي اليائيِّ من إخلاص الضم أو الإشمام؛ لئلا يلتبس بالمبني للفاعل"[(٢)].

---

(١) يعني: حين ينطق بذلك من وقع عليه البيع أو العيادة.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/٢/ ٩٦٢، ٩٦٣، وانظر: شرح الشافية للرضي ٣/١٥٥، ١٥٦.

فلو قال المتكلم: "بِعتَ يا عبدُ" لفَهِم السامعُ أن الفعلَ مبنيٌّ للمفعول؛ إذ العبد يُباع ويُشترَى، وإذا قال: "عُدتَّ يا مريضُ" فَهِم السامعُ أن الفعلَ مبنيٌّ للمفعول؛ إذ المريضُ يُعاد. وعند قولك: "بِعتَ" بإخلاص الكسر، و"عُدتَّ" بإخلاص الضم بانعدام القرينتين اللفظيتين يفهمِ السامعُ أن الفعلينِ مبنيانِ للفاعل؛ إذ الاستعمال عليه، ولم يَفهمْ أنهما مبنيانِ للمفعول؛ حينئذٍ يجب الإشمام، أو المخالفة.

وهو ما أوجبه ابن مالك (ت٦٧٢هـ) مطلقًا من دون الاحتياج إلى القرينة خوفًا من اللبس؛ فاختار المخالفة بين الواوي واليائي، وذلك بإخلاص الضم فيما عينه ياء؛ فيقال: "بُعتَ"، وإخلاص الكسر فيما عينه واو؛ فيقال: "عِقتَ"، أو التزام الإشمام فيهما[(١)]؛ إذ الإشمام لا يكون في المبني للفاعل.

وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) جعل الاعتماد على القرائن حالة إخلاص الكسر فقط على قلة[(٢)].

لكنَّ سيبويهِ (ت١٨٠هـ) والمغاربةَ لم يتعرَّضوا لذلك الإلباس، ولم يعتبروه، بل جوَّزُوا اللغاتِ الثلاث؛ وذلك لقلة وقوع مثله، ولوجود نظيره في نحو (مختار)؛ إذ يصلح لاسم الفاعل ولاسم المفعول، والفارقُ بينهما تقديريٌّ لا لفظي[(٣)].

واستدلوا على ذلك بقول ذي الرمة (ت١١٧هـ): "قاتَلَ اللهُ أمَةَ بني فلان ما أفصحَها! قلت: "كيف كان المطرُ عندكم؟" فقالت: "غِثنا ما شئنا""[(٤)]، فـ"غِثنا" ماضٍ مبنيٌّ للمفعول مسندٌ إلى ضمير الرفع المتحرك، وقد أَخلصَتِ القائلةُ الكسرَ مع أنه يائيٌّ.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٣١/٢.

(٢) ينظر: الممتع في التصريف ٤٥٣/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٤٣/٤، وشرحه للسيرافي ٢٣٥/٥، ٢٣٦، وهمع الهوامع ٢٧٦/٣.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق صـ ٢٥٥، ومجالس ثعلب ٢٨٨/١، والتذييل والتكميل ٢٧٢/٦: ٢٧٣.

والمرجَّح في تقديري هو ما ذكره الرضيُّ بالاعتماد على القرائن، وإن لم توجد لجأنا إلى الإشمام أو المخالفة؛ خوفًا من اللبس، وحرصًا على البيان.

وندرة إسناد المبني للمفعول إلى ضمائر الرفع تعدُّ دليلًا على اللجوء إلى المخالفة؛ إذ كثرة إسناد المبني للفاعل إليها تُوقِع حتمًا في اللبس.

وما استُدِلَّ به من قول ذي الرمة قد ميَّزَتْه القرينةُ اللفظيةُ من خلال سؤاله، وسياق كلامه عن المطر. ولو قيلت تلك الجملة خارج سياق الكلام الذي وردت فيه لَفَهِم السامع أن الفعل مبنيٌّ للفاعل.

وأما لفظة (مُختار) فعند استعمالها في تركيبٍ ما تتميز بالقرائن اللفظية أو المعنوية أو الحالية[1].

**٥-اتفاق بين الاسم والفعل**:

ينتج عن إسناد المعتل اتفاقٌ بين الاسم والفعل، وأريد أن أوضِّح ذلك فيما يأتي:

**أ-بين الاسم والفعل المضارع**:

هناك جملة بديعة نقرأها كثيرًا في أماكنَ كثيرةٍ، وهي (يَقِيني بالله يَقِينِي) واتفاق اللفظين واضح تمامًا حتى في الإعراب؛ فالكلمتان مرفوعتان على الضم المقدر، وبينهما فروق:

فاللفظ الأول اسم والثاني فعل، واللفظ الأول كلمة أو كالكلمة؛ لأن المتضايفين كالكلمة الواحدة، واللفظ الثاني جملة. وزنُ الكلمة الأولى (فَعِيلي)؛ لأنه من اليقين، ووزن الثانية (يَعِلني) بحذف فاء الفعل؛ لأنه من (وقى يقي وقاية). والياء الأولى في اللفظ الأول أصل الكلمة، والياء الأولى في اللفظ الثاني زائدة للمضارعة. والياء الثانية في اللفظ الأول زائدة للفعيل، والياء الثانية في اللفظ الثاني أصل الكلمة. النون في اللفظ الأول لام

(١) ينظر: سياق الكلام عند الرضي وأثره في الدرس النحوي (رسالة دكتوراه للباحث) ص٢٢٠، ٢٢١.

الكلمة، والنون في اللفظ الثاني للوقاية، الياء الأخيرة في اللفظ الأول ضمير التكلم مبني في محل جر للإضافة، والياء الأخير في اللفظ الثاني ضمير التكلم مبني في محل نصب للمفعولية.

وبذلك رأيت جمال الفروق التي لم يخرج منها غير حرف القاف، وشاهدت عبقرية تجانس اللفظين؛ وذلك بسبب الإسناد؛ إذ لو لم يكن إسنادٌ لمَا حدث اتفاق.

**ب- بين اسم الفاعل والمضارع:**

لا يخفى علينا التشابه الوطيد بين اسم الفاعل والفعل المضارع في اللفظ والمعنى، وترتَّب على ذلك أمور كثيرة منها إعرابُ المضارع، وإعمالُ اسم الفاعل.

ومن التشابه بينهما بسبب الإسناد قوله تعالى: ﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ﴾ [1]؛ فصيغة (آتيك) تحتمل الدلالة على الفعل المضارع ويكون وزنها "أفعلُك"؛ فهناك همزتان ملتقيتان أولاهما للمضارعة والثانية فاء الكلمة، وأبدلت الثانية ألفًا. وتحتمل الدلالة على اسم الفاعل؛ فيكون وزنها (فاعِلك)؛ فالهمزة الأولى فاء الكلمة، وما بعدها ألف (فاعل) [2]، ويترتَّب على الاحتمالين اختلاف في الإعراب؛ فإذا كانت الصيغة فعلًا مضارعًا أصبح الخبر جملة فعلية، وإن كانت اسم فاعل أصبح الخبر جملة اسمية.

**ج- بين اسم الفاعل والماضي:**

هناك اتفاق لفظي بين اسم الفاعل والفعل الماضي بسبب إسناد المعتل إلى الضمير واختفاء علامة الإعراب أو البناء، وذلك مثل اختلافهم في تقدير كلمة (بانوها) في قول الشاعر:

---

(١) من الآية (٣٩) سورة النمل.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧٢/٧.

قَومِي ذُرَا المجدِ بَانُوها وقد عَلِمَتْ بكُنْهِهِ ذلك عدنانُ وقحطانُ[1]

فالعينيُّ (ت٨٥٥هـ) جعل "بانوها" فعلًا ماضيا من (البُون) -بضم الباء-، بمعنى "زادوا عليها وتميَّزوا"[2].

وذكر الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) أنها جمع (بانٍ) -اسم فاعل من (بنى يبني)- جمعًا سالمًا مثل (قاضٍ وقاضُون) و(غازٍ وغازُون)، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون في قولك: "أقبل قاضو المدينةِ ومُفتوها". ثم قال: "وهو عندنا أفضلُ ممَّا ذهب إليه العيني"[3].

فاللفظان -كما ترى- متفقان، لكنهما مختلفان في التقدير؛ فإن جعلت الكلمة فعلًا ماضيًا صارت الألفُ عينَ الكلمة والواوُ ضميرًا للجماعة فاعلًا (اسم)، والهاءُ مفعولًا بها -أي: في محل نصب-، وأصبح وزن الكلمة (فعَلوها).

وإن جعلتها وصفًا -وهو الأصح- صارت الألف زائدة للدلالة على الفاعل، والواوُ حرفًا للجمع لا اسمًا، والهاءُ مضافًا إليها -أي: في محل جر-، وبات وزنُ الكلمة (فاعُوها) بحذف لام الكلمة.

(١) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٠٨/١.

(٢) ينظر: المقاصد النحوية ٤٩٨/١.

(٣) ينظر: التصريح ٢٠١/١.

## السبب الثاني
## الإعلال والتضعيف

سبق الحديث عن أثر إسناد المضعف والمعتل -كل على حدة- في اتفاق اللفظ واختلاف التقدير، لكني سأرصد هنا دورًا مشتركًا بينهما أخرج لنا نتيجة واحدةً من الاشتراك، وظهر ذلك فيما يأتي:

**أولًا- اتفاق بين اسم الفاعل واسم المفعول:**

نعرف جيدًا أن اسم الفاعل يختلف عن اسم المفعول في المدلول والصياغة؛ فإذا كانا من الثلاثي جاء اسم الفاعل على وزن (فاعل) وجاء اسم المفعول على وزن (مفعول)، وإذا كانا من غير الثلاثي جاء اسم الفاعل على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، واسمُ المفعول يجيء منه مع فتح ما قبل الآخر.

ويختلفان في الجانب النحوي؛ فالذي يتبع اسمَ الفاعل العاملَ عملَ الفعل يكون فاعلًا، والذي يتبع اسمَ المفعولِ العاملَ يكون نائبًا عن الفاعل، ومن ثَمَّ يختلفان في التعدية؛ فاسم الفاعل المتعدِّي إلى مفعولين يصيِّر اسم المفعول متعدِّيًا إلى مفعول واحد.

لكنك إذا أردت جلب اسميِ الفاعل والمفعول من (افتعل) الأجوف والمضاعف اللام نحو: (اختار، واعتدَّ) قلت: "مُختار ومُعتدٌّ" فيهما جميعًا؛ فتتفق الصيغة ويختلف التقدير؛ إذ أصل (مختار) اسم فاعل (مختَير) -بكسر العين- بزنة (مفتعِل) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وأصل (مختار) اسم مفعول (مختيَر) -بفتح العين- بوزان (مفتعَل)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وتركيب الكلام والسياق يفرق بين اللفظين.

وكذلك تقول: "أنا معتدٌّ لك بكذا" و"هذا أمر معتدٌّ بـه"؛ فاللفظان متفقان، والتقدير مختلف؛ فالأول اسم فاعل أصله (معتدِد) -بكسر العين- والثاني اسم مفعول أصله (معتدَد) -بفتح العين[1].

(١) ينظر: الخصائص ١٠٣/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٦/٢.

والسر في ذلك الاتفاق هو اختفاء الحركة؛ إذ التمييز بين الصيغتين بالحركة، لكن عدم وجودها في المعتل بسبب قلب الياء ألفًا في الصيغتين والألف لا تتحرك، وعدم وجودها في المضعَّف بسبب إدغام المتماثلين بسكون الأول -(عين الكلمة) التي فيها الحركة الفارقة بين الصيغتين-، وتحريك الثاني؛ فالإعلال والتضعيف تسبَّبا في اتفاق الوصفين.

وترتَّب على هذا الاتفاق اللفظي واختلاف التقدير اختلافُ التوجيه الصرفي عند بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴿٥١﴾ ﴾[1]؛ حيث احتملت لفظة (مصفرًّا) -بسبب إدغامها- اسمَ الفاعل واسمَ المفعول معًا، والسياق في هذا الموضع يقبل المعنيينِ، ولا يترتَّب على اختيار أحدهما خللٌ في المعنى[2].

**ثانيًا- اتفاق بين اسم المفعول والمنسوب:**

إذا أردت صياغة اسم المفعول من فعل معتل الآخر كـ(رمى وسعى) تقول: "مرميٌّ ومسعيٌّ"، وإذا أدرت النسب إلى (مرمَى ومسعَى) بزنة (مَفْعَل) قلت: "مَرمِيٌّ ومَسعِيٌّ" أيضًا؛ فالصورة اللفظية واحدة لكن تقديرهما مختلف؛ فالأوليان اسم مفعول بزنة (مفعول)؛ إذ أصلهما: (مَرمُوي ومَسعُوي) اجتمعت الواو والياء والسابق منهما متأصل ذاتًا وسكونًا فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، ثم قلبت الضمة كسرة؛ لتناسب الياء. والأخريان اسم منسوب بزنة (مَفْعِيّ)؛ إذ حُذفت الألف (لام الكلمة) وزيدت ياء

(١) الآية (٥١) سورة الروم.

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي ٦٣/٢١، واشتراك الصيغ الصرفية في العربية (رسالة دكتوراه لعبدالعزيز الزهراني) ص١٧١.

النسب مع كسر ما قبلها؛ لأن حكم ما جاء على أربعة أحرف ثانيها ساكن وآخره ألف مقصورة لغير تأنيث حذف ألفه في النسب(١).

**ثالثًا- اتفاق بين المضارع المبني للمعلوم والمبني للمجهول:**

في صيغة (يُفاعل) المعتلة إذا جاءت مضعفة اللام مثل (يُحادّ ويضارَّ ويُشاقّ) احتمالان: الأول- أن يكون أصلها: (يحادِد ويضارِر ويشاقِق) بكسر العين مبنيًّا للمعلوم، والآخر- أن يكون أصلها: (يُحادَد ويضارَر ويشاقَق) بفتح العين مبنيًّا للمجهول؛ فاتفق اللفظ واختلف التقدير بسبب التضعيف والإعلال.

ونتج عن ذلك خلافٌ في التوجيه الصرفي عند العلماء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾(٢)؛ حيث احتمل الفعل (يُضارَّ) الوجهين:

**الأول**- "لا يضارِر" بكسر الراء مبنيًّا للفاعل؛ فيكون الكاتب والشهيد هما الفاعلان للضرار، ونسب هذا الرأي لأكثر المفسرين، واحتجَّ له الزجاج بأن معنى "لا يُضارّ": "لا يكتب الكاتب إلا بالحق، ولا يشهد الشاهد إلا بالحق"، ولأن بعده: ﴿ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ﴾ ؛ فالأولى أن يكون من شهد بغير الحق، أو حرَّف في الكتابة أن يقال له: "فاسق"؛ فهو أوْلى ممن سأل شاهدًا وهو مشغول أن يشهد(٣).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٥٨/٣، ٤٥٩. ويجوز إبقاء الألف وقلبها واوًا فتقول: "مرمَويٌّ"، ويجوز زيادة ألف فتقول: "مرماوي" ، ولا يخفى عدم اتفاق الصورة فيهما، وهما أقل من الوجه الأول.

(٢) من الآية (٢٨٢) سورة البقرة.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٦/١.

**والثاني**- أن يكون أصله "لا يُضارَر" بفتح الراء مبنيًّا للمفعول؛ فيكون الكاتب والشهيد مفعولًا بهما الضِّرار، واحتج أصحاب هذا الرأي بأن الفعل لو كان خطابًا للكاتب والشهيد لقيل: "وإن تفعلا فإنه فُسوقٌ بكما"، ولأن السياق من أول الآية هو للمكتوب له وللمشهود له(١).

وقد ساق بعض العلماء هذا الخلاف على نحوٍ يُشعِر بجواز الوجهين وتكيُّفِهما مع السياق، خاصةً أنه قرئ بالوجهين عند فك التضعيف(٢).

**رابعًا- اتفاق بين اسمِ الجنس الجمعي علمًا وجمعِ التكسير:**

إذا سمَّيتَ رجلينِ بـ(عبالٍّ وحَمَارٍّ) اسميْ جنس جمعي لـ(عبالَّة(٣) وحمارَّة(٤)) على حدِّ (دجاجة ودجاج) صُرِفا فتقولُ: "جاء عبالٌّ ورأيت حمارًّا" بالتنوين، لكنك إذا جمعتَ (عبالَّة وحمارَّة) المشدَّدتينِ جمعَ تكسيرٍ قلتَ: "عبالٌّ وحمارٌّ" أيضًا، كما تجمع (مادَّة) على (موادّ)، وحينئذٍ تمنع (عبالّ وحمارّ) من الصرف لصيغة منتهى الجموع(٥).

فالملحوظ أن لفظي (عبالّ وحمارّ) اللذَيْنِ فيهما اعتلال وتضعيف متفقانِ في اللفظ سواء أكانا علمينِ أم كانا جمعي تكسير، لكنهما مختلفانِ في التقدير الحكمي؛ فالعَلَمانِ مصروفانِ، وجمعا التكسير ممنوعانِ من الصرف.

---

(١) ينظر: مفاتيح الغيب للفخر الرازي ٩٩/٧، والدر المصون للسمين الحلبي ٦٧٥/٢، ٦٧٦.

(٢) ينظر ما سبق، والكشاف ٥١٤/١، ٥١٥.

(٣) العبالَّة: الثِّقل، ويقال: "ألقى عليه عبالته: أي: ثِقَله [مجمل اللغة لابن فارس ٦٤٤/٢ (ع ب ل)].

(٤) الحمارَّة: شدة وقت حر الصيف [ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٨/٥ (ح م ر)].

(٥) ينظر: الخصائص ٩٥/٢.

**خامساً- اتفاق بين الاسم والفعل والحرف**:

ذكر بعض النحويين لـ(إنَّ) في الكلام عشرة أنحاء[1]:

**الأول**- أن تكون حرف توكيد.

**والثاني**- أن تكون حرف جواب بمعنى (نعم).

**والثالث**- أن تكون مركبة من (إنِ) النافية و(أنا)، كقول العرب: "إنَّ قائمٌ". يريدون: "إنْ أنا قائمٌ"؛ فنقلوا حركة همزة (أنا) إلى نون (إنْ)، وحذفوا الهمزة، وأدغموا النونين. وهذه الحروف الثلاثة لا دخل للتصريف فيها.

**والرابع**- أن تكون أمرًا للواحد المذكر، من المضاعف (أنَّ يئنُّ أنينًا). نحو: "إنَّ يا زيدُ" -على لغة الفتح-، وحينئذٍ يكون وزن الفعل (افْعِلْ)؛ لأن التضعيف لا يراعى في الميزان، ونقلت حركة العين وهي الكسرة إلى فاء الكلمة لترشد إليها بعد انطوائها بسبب الإدغام. والفعل مبني على السكون المقدر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت).

**والخامس**- أن تكون فعلاً ماضيًا مبنيًّا للمفعول من الأنين أيضًا -على لغة من قال في (رُدَّ) -بضم الفاء بوزان (فُعِلَ): "رِدَّ" -بكسر الفاء- على حدِّ (قِيل وبِيع) نحو قولك في (أنَّ زيدٌ يومَ الخميس) طاويًا ذكر زيد: "إنّ يومُ الخميس"، وأصله: "أُنِنَ" كـ(ضُرِبَ)، ثم أدغمت النون الأولى في الثانية وكسرت الهمزة لنقل حركة النون إليها. والفعل هنا مبني على الفتح ونائب الفاعل هو الظرف.

**والسادس**- أن تكون أمرًا لجماعة الإناث من المعتل (آن يئينُ أينًا) وهو التعب والإعياء، والعرب لا تشتق منه فعلاً إلا في الشعر[2]. نحو: "إنَّ يا نساءُ"، أي: اتعبْنَ.

---

(١) ينظر: معاني الحروف للرماني ص١١١، والجنى الداني ص٤٠٠: ٤٠٢، ومغني اللبيب ٢٤٩/١: ٢٥١.

(٢) ينظر: كتاب العين ٤٠٤/٨.

وأصله قبل إسناده إلى نون النسوة (إنْ) بتخفيف النون، مثل (زانَ يزينُ زِنْ) على وزن (فِلْ)؛ بحذف عين الكلمة الساكنة لاجتماعها مع لام الكلمة المسكَّنة كما حدث في (بِعْ)، وبعد اتصال نون النسوة أدغمت النونان فصارت (إنَّ) مثل (زنَّ) على وزن (فِلْن)

**والسابع**- أن تكون فعلاً ماضيًا خبرًا عن جماعة الإناث من (الأيْن) أيضًا. نحو: "النساءُ إنَّ"، أي: تعِبنَ. وأصله (آنْنَ) مثل (بَاعْنَ) اجتمعت النونان فأدغمتا فصارت (آنَّ) ثم حذفت عين الكلمة (الألف المنقلبة عن ياء؛ لأنه من (آن يئين))؛ لاجتماع الساكنين، ثم حرِّكت الهمزة (فاء الكلمة) بالكسر لترشد إلى الياء المحذوفة؛ فصارت (إنَّ) على وزن (فِلْن) مثل الأمر، والفاعل فيهما نون النسوة. لكن الاختلاف في الزمن والحكم؛ فالأمر مبني على السكون، والماضي مبني على الفتح المقدر أو السكون.

**والثامن**- أن تكون أمرًا لجماعة الإناث من المعتل (آنَ يَئِينُ) بمعنى: (قرُبَ). فتقول: "إنَّ يا نساءُ"، أي: اقربنَ.

**والتاسع**- أن تكون ماضيًا خبرًا عن الإناث من (آنَ يئينُ) بمعنى (قرب) أيضًا. نحو: "النساءُ إنَّ"، أي: قربْنَ. والإجراء في هاتين الصورتين مثل الإجراء في اللتين سبقتهما.

**والعاشر**- أن تكون أمرًا من اللفيف المفروق (وأى يئِي) بمعنى (وعد) للمؤنثة؛ فتقول: "إي" على وزن "عِي" بياء المخاطبة، وحينما تتصل بها نون التوكيد الشديدة تصير كقول بعض المتأخِّرين:

إنَّ هندُ المليحةَ الحسناءَ وَأْيَ مَنْ أضْمَرَتْ لِخلٍّ وفاءَ[1]

(١) البيت من الخفيف منسوبًا إلى الدباغ الصقلي (من كبار نحاة المغرب) في إنباه الرواة ٧٠/٤، وبغية الوعاة ٣٥٦/٢، وشرح أبيات المغني ٥٧/١، ٥٨، وبلا نسبة في الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص٦٤، ٦٥. والمعنى: عِدِي يا هندُ وعدَ من ينوي الوفاءَ.

فـ"إنَّ" فعل أمر مؤكَّد بنون التوكيد الشديدة، وكان أصله قبل لحاق النون (إي) بياء المخاطبة؛ لأنه أمر للمؤنث؛ فلما لحقته النون حذفت الياء لالتقاء الساكنين؛ فصارت (إنَّ) بوزان (عِنَّ).

و"هند" في البيت منادى، تقديره: "يا هندُ". و"المليحة الحسناءَ": نعت لـ"هند" على المحل، كقول جرير (ت١١٠هـ) مادحًا عمر بن عبد العزيز ﷺ (ت١٠١هـ):

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعدَى بأجودَ منك يا عمرُ الجوادَا[1]

وأجاز بعضهم أن تكون "المليحة" منصوبةً بتقدير "أمدح"، أو مفعولًا لفعل الأمر الذي هو "إنَّ". وقوله "وَأْيَ" مفعول مطلق مبيِّن للنوع منصوب بـ"إنَّ" وهو من لفظها[2]. وهذا المصدر –في تقديري– هو الذي دلَّ على غموض الفعل.

فأنت ترى اتفاق اللفظ واختلاف التقديرات بين الحرفية والفعلية، وبين الفعلية الماضوية والأمرية، وكان ذلك بتعاضد التضعيف والإعلال والإسناد، ناهيك عن اتحاد علامة البناء؛ إذ بتغييرها يتميَّز كلُّ شيء؛ فهي الأساس كما ذكرتُ في التمهيد.

ومما يستنتج من الأنحاء العشرة السابقة أن جلب فعل الأمر من (وأى) التي بمعنى (وعد) يؤدي إلى بقاء الهمزة فقط مكسورةً؛ وحينما يسند الفعل إلى ياء المخاطبة نقول: "إي" وحينئذٍ يتفق الفعل مع (إي) الجوابية وهي حرف.

---

(١) البيت من الوافر لجرير في المقتضب ٢٠٨/٤، واللمع في العربية ص ٨١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص٢١٠. كعب بن مامة: هو ابن عمرو بن ثعلبة الإيادى، يضرب به المثل في الكرم وحسن الجوار. [ينظر: مجمع الأمثال ١٦٣/١، ١٨٣، والأعلام ٢٢٩/٥]. ابن سعدَى: هو أوس بن حارثة بن لأْمٍ الطائي، وسُعدى أمُّه، كان مشهورًا بالكرم ومنافسة حاتم الطائي. [ينظر: تاريخ دمشق ٤٠٧/٩، ٤٠٨، وشرح أبيات الجمل ص١٣٦].

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٩/٢ وما بعدها، ومغني اللبيب ٩٨/١ وما بعدها.

ولو جلبنا مثالًا كأن نقول: "قلتُ لها: إي، فقالت: إي" أي: "قلت لها: عِدي، فقالت: نعم" لسلب هذا المثالُ العقلَ والقلبَ، خاصة عند إيداعه في نص أدبي أو شعري؛ لما فيه من الجناس البديع والمواعدة المقبولة.

فالملحوظ اتفاق اللفظين واختلاف التقدير؛ فالأول فعل أمر مبني على حذف النون، والثاني حرف جواب مبني على السكون، واللفظ الأول مركب من كلمتين (فعل وفاعل) مع أنهما حرفان، واللفظ الثاني كلمة واحدة مكونة من حرفين. ويطلق عليها في الاصطلاح حرفًا؛ فعجبًا لأمر هذه اللغة الشريفة.

**واتباعًا لإجراء النحاة** السابق في (إنَّ) يمكن ضمُّ أفعالٍ معتلة ومضاعفةٍ إليه؛ فمن المعتل مثلًا الفعل (مان يمِينُ مينًا) الذي معناه (كذب) [1] لو جئنا بالأمر منه لقلنا: "مِنْ" كـ(بِع) -بكسر الميم؛ لأنه أجوف يائي-؛ وحينئذٍ يتفق لفظ الأمر مع (مِن) الجارة اتفاقًا واضحًا حتى في علامة البناء[2].

وكذلك ظهر لي الآن اتفاقٌ لفظيٌّ بين المضارع (يمينُ) والاسم (يمين)، غير أن المضارع لا ينوَّنُ، والياء الأولى في المضارع زائدة للمضارعة، والياء الأولى في الاسم أصلية، والياء الثانية في المضارع أصلية، والياء الثانية في الاسم زائدة، ووزن المضارع (يفعِل) ووزن الاسم (فَعِيل). ولو قلنا: "يمينُ زيدٍ يمينُ فيه" أي: "حَلِفُ زيدٍ يكذب فيه" لظهر لنا وجهٌ بديع من الجناس التام.

ومن اتباع هذا الإجراء في المعتل اتفاقُ الحرف والاسم والفعل في كلمة (في) التي تكون جارةً، وتكون اسمًا للفم مجرورًا بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة، كما في قول النبي ﷺ -المعجزِ لغويًّا- لسعد بن أبي وقاص ﷺ: "وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٣٧٩/١٥ (م ي ن).

(٢) خطر لي الاشتراك بين (من) الجارة والفعلية ابتداءً، ثم تبين لي بالاطلاع وجوده في ألغاز ابن هشام ص٤٩.

اللهِ إِلاَّ أُجِرْتَ، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ"[1]. و(في) تكون أمرًا للمخاطبة من (وفى يفي).

فاللفظ واحد وله تقديرات ثلاثة؛ فالأول حرف جر مبني على السكون، والثاني اسم معرب بعلامة إعراب فرعية وهي الياء، والثالث فعل أمر مبني على حذف النون، والياء التي فيه ضمير المخاطبة، فالكلمة مركبة من كلمتين، بل هي جملة من فعل وفاعل.

**أما المضعَّف** الذي يمكن إضافته إلى الاتفاق بين الفعل والحرف فهو (ثَمَّ يثُمُّ) بمعنى (أصلح وجمع) [2]، فأنت ترى اتفاقًا واضحًا بين (ثَمَّ) الفعلية و(ثمَّ) التي بمعنى (هناك)، واللفظان مبنيان على الفتح، ولو قلنا: "خالدٌ ثَمَّ ثَمَّ" أي: "أصلح هناك" لخرجنا بجناس بديع.

وإذا جئنا بفعل ماضٍ منه مبنيٍّ للمفعول نقول: "ثُمَّ" بوزان (فُعِل)؛ وحينئذٍ يتم الاتفاق مع (ثُمَّ) العاطفة، ولو قلنا: "ثُمَّ الشيءُ ثُمَّ جُلِبَ" أي: "جُمع وأُصلح الشيءُ ثُمَّ جُلب" لظهرت لدينا براعة في تصريف البنية؛ فكثرة التصرُّف في هذه اللغة الجميلة يخرج لك كنوزًا ثمينة.

وكذلك مصدر المضاعف جاء متفقًا مع ماضيه كثيرًا مثل: "ردَّ ردًّا وشدَّ شدًّا وحلَّ حلًّا"؛ فعند الوقف وغياب العلامة يتحد اللفظان، ويختلفان وزنًا وحكمًا؛ فالماضي محرَّك الوسط والمصدر ساكنه، والماضي مبني والمصدر معرب.

والألطف من ذلك اشتراك المصدر والفعل والحرف في (أنَّ) من الأنين؛ فمصدره (أنٌّ) وتشترك معهما (أنَّ) المؤكِّدة.

---

(١) ينظر الحديث في صحيح البخاري ٨١/٢، باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة، حديث رقم (١٢٩٥)، وفيه أيضًا ٨٠/٨، باب الدعاء برفع الوباء والوجع، حديث رقم (٦٣٧٣)، وفي صحيح مسلم ١٢٥٠/٣، باب الوصية بالثلث، حديث رقم (١٦٢٨). ويروى: "حَتَّى اللُّقْمَةُ تَجْعَلُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ".

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٣٥/١٠ (ث م م).

وإذا اتبعنا هذه الإجراءات خرجنا بالكثير من الاتفاق اللفظي والاختلاف التقديري.

وبذلك تسبَّب التضعيف والإعلال في الاشتراك بين أقسام الكلمة الثلاثة، وهذا يرجع – في تقديري– إلى قلة حروف الكلمة، وهو واضح في الإعلال بالحذف خاصةً، وفي التضعيف المبنيِّ على ادِّغام حرفين متماثلين يخرجان من الفم دفعةً واحدة، وذلك يؤدي إلى تقليص الكلمة، والله أعلم.

## السبب الثالث

## الزيادة

تأتي الزيادة على المبنَى لتحقيق غرضٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ؛ فهي من أهم مصادر الثراء في المعاني وطرائق الأداء، وبعض حروف الزيادة كان لها بالغ الأثر في اتفاق لفظ البنية واختلاف تقديرها، واتضح ذلك فيما يلي:

**أولًا- زيادة الهمزة**:

هناك بعض الصيغ المتفقة في اللفظ وتحتمل تقديرين أو أكثر بين الفعلية والاسمية؛ بسبب زيادة الهمزة، وذلك مثل (أحمَد)؛ فيحتمل ثلاثة أوجه:

**أحدها**- أن يكون مضارع (حمِدت)، وقد سمِّي به مع نزع الضمير منه.

**والثاني**- أن يكون فعلًا ماضيًا من "أحمدت الشيءَ": إذا وجدته محمودًا.

**والثالث**- أن يكون أفعل التفضيل، كقولك: "زيدٌ أحمَدُ منك"(١).

ومثل الفعل (رأى) الذي وزنه (فَعَلَ)؛ فإن العرب التزمت حذف عين المضارع والأمر منه؛ فقيل: "يرى" و "رِهْ".

وحينما تأتي لهذا الفعل بهمزة (أفعَل) يصير الماضي (أرى)، وحينما تأتي بالمضارع للمتكلم من (رأى) تقول: "أرى"، وحينئذٍ يتفق الفعلان في الصيغة ويختلفان في التقدير الزمني؛ والسبب في ذلك هو زيادة الهمزة في الماضي مشفوعًا بإعلال الحذف، وتقدير الحركة الفارقة بين اللفظين.

فـ(أرى) الماضي أصله (أرْأَى) على وزن (أفعَلَ) -بفتح اللام بناءً-؛ فنقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم حذفت الهمزة لسكونها إثر فتحة؛ فصارت (أرى) على وزن (أفَلَ).

---

(١) توجيه اللمع ص٤٠٨.

وأما (أرى) المضارع فأصله (أرأى) على وزن (أفعَلُ) -بضم اللام إعرابًا-؛ فنقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم حذفت الهمزة لسكونها إثر فتحة؛ فصارت (أرى) على وزن (أفَلُ).

ومن جمال لغة القرآن أنك حينما تقرأ قوله تعالى: ﴿ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾ [1]، وقوله ﷻ: ﴿ وَأُبَلِّغُكُمْ مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [2] تعجب من الفعلين (أراكم)؛ فهما متفقان لفظًا لكنهما مختلفان زمنًا؛ فالأول فعل ماض؛ بدليل "وعصيتُم"، والآخر فعل مضارع؛ بدليل: "وأبلِّغُكم". وهمزة الماضي للتعدية مثل همزة (أذهب وأدخل)، أما همزة المضارع فهي للمضارعة. وفاعل الفعل الأول ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى المولى ﷻ، وفاعل الفعل الثاني ضمير مسستر تقديره (أنا). وضميرا المخاطب هما المفعول الأول للفعلين.

وبذلك اتفق الفعلان صيغةً ووزنًا وتقديرًا للعلامة، واختلفا حكمًا من حيث الزمن، ونوع الهمزة، والفاعل المقدر.

ولزيادة الهمزة سببٌ مؤثِّرٌ في تصغير (إباض)[3] التي وزنها (فِعال) على (أُبَيِّض)، وهذا يتفق مع المضارع الذي أوله همزة من (بيَّض يُبيِّضُ)، فأنت ترى اتفاق اللفظين واختلاف التقدير؛ فالمصغَّر اسم، والثاني فعل مضارع، المصغر كلمة واحدة والمضارع كلمتان؛ لأن المضارع الذي أوله همزة يجب استتار فاعله، ووزن المصغر صرفيًّا (فُعيِّل) وتصغيريًّا (فعيعِل)، ووزن المضارع (أُفعِّل)، الهمزة في المصغَّر أصلية، والهمزة في

(١) من الآية (١٥٢) سورة آل عمران.

(٢) من الآية (٢٣) سورة الأحقاف.

(٣) الإباض: حبلٌ يشدُّ به رسغُ البعير إلى عضده. [ينظر: مجمل اللغة لابن فارس ٨٣/١ (أ ب ض)].

المضارع زائدة للمضارعة، الياءان المدغمتان في المصغر زائدتان: إحداهما ياء التصغير والثانية المنقلبة عن الألف، والياءان المدغمتان في المضارع إحداهما أصلية والثانية زائدة للتكرار.

ولهذا الاختلاف التقديري أثره النحوي؛ فالمضارع لو سُمِّي به مُنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والمصغَّر لو سمِّي به لم يمنع من الصرف؛ لأصالة الهمزة[1]؛ فبان بذلك أثر الهمزة.

**ثانيًا- زيادة الميم**:

بسبب زيادة الميم يحدث اتفاقٌ بين المصدر الميمي واسميِ الزمان والمكان إذا صيغا من الثلاثي؛ فإذا كان الفعلُ ثلاثيًّا مثالًا صحيحَ اللام محذوفَ الفاء في المضارع كان مصدرُه الميميُّ واسما الزمانِ والمكانِ على وزن "مَفْعِل" -بكسر الْعَيْنِ- نحو (مورِد وموقِف)؛ فيمكن جعل الكلمتين مصدرًا ميميًّا أو اسمَ مكان أو اسمَ زمان، والتفريق يكون بالقرائن والسياقات التي ترد فيها الكلمتان.

وإِذَا كانَ الْفِعْلُ ثُلاثِيًّا، ولَيْسَ مثالًا صحيح اللام محذوف الفاء في المضارع كان مصدرُه الميميُّ واسما الزمان والمكان على وزن "مَفْعَل" بفتح العين، نحو (مذهب ومجرى)؛ فالكلمتان تصلح للمشتقات الثلاثة، والتفريق يكون بالقرائن.

أما إذا كان الفعلُ غيرَ ثلاثيٍّ فيأتي مصدرُه الميميُّ واسما المكان والزمان على وزن اسم المفعول؛ نحو (المُلتقَى والمصلَّى)؛ فالكلمتان تصلح لأربعة مشتقات هي: اسم المفعول والمصدر الميمي واسما الزمان والمكان، والتفريق يكون بالقرائن المقالية والحالية[2].

(١) ينظر: الألغاز النحوية للسيوطي ص٣٦، ٣٧.

(٢) ينظر: النحو الواضح ٢/ ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٨٦، ٢٨٧.

ومن أثر ذلك الاتفاق اللفظي اختلاف التوجيه في قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ﴾ [1]؛ فيحتمل (المحيض) المصدر والزمان والمكان، عِلمًا بأن في (المَفْعَل) مِنْ (يَفْعِل) بكسر العينِ اليائيها ثلاثةَ مذاهبَ:

**أحدها**- أن قياسه (المفعَل) بفتح العين مرادًا به المصدرُ، وتُكْسَرُ إذا أريد به الزمانُ والمكانُ؛ فيكون "المحيض" شاذًّا إذا أريد به المصدر، ومقيسًا إذا أريد به المكان والزمان.

**والثاني**- أَنْ يُتَخَيَّرَ بين الفتحِ والكسر في المصدرِ خاصةً، كما جاء هنا: (المَحيضُ والمَحاضُ)، ووجهُ هذا القول أنه كَثُر هذان الوجهان: أعني الكسر والفتح فاقتاسا.

**والثالث**- أن يُقْتَصَرَ على السماع؛ فما قالت فيه العرب: "مفعِل" بالكسر أو "مفعَل" بالفتح فلا تتعداه.

ويترتَّبُ على ذلك أن يكون "المحيضُ" المرادُ به المصدرُ ليس بمقيس على المذهبينِ الأول والثالث، مقيسٌ على الثاني[2].

لذلك ذهب الزمخشري (ت٥٣٨هـ) [3] وابن عطية (ت٥٤٢هـ) [4] إلى أن المراد به المصدر –على غير قياس، ويؤيده قوله: "قل هو أذًى"؛ فيصح الإخبار عن المحيض بأنه أذًى، ويمكن أن يجاب عنه بأن هناك مضافًا محذوفًا وتقديره: "هو ذو أذًى".

---

(١) من الآية (٢٢٢) سورة البقرة.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٦٥/٢، ١٧٧، والدر المصون ٤١٩/٢.

(٣) الكشاف ٤٣٢/١.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٢٩٨/١.

وقيل: المراد به اسم موضع الدم (اسم مكان) على القياس، ويؤيده قوله: "فاعتزلوا النساء في المحيض". ومَنْ حَمَلَه على المصدر قَدَّر هنا حذف مضافٍ أي: "فاعتزلوا وَطْءَ النساءِ في زمانِ الحَيْضِ". ويجوزُ أن يكونَ المحيضُ الأولُ مصدرًا والثاني مكانًا[1].

فاتفاق الصيغة أنتج لنا احتمالاتٍ -بتعدد قرائنها- في تقديرها ومدلولها.

ومن أثر هذا الاشتراك أيضًا أن تمثيلَ كثيرٍ من النحويين بنحو: "جئتك مقدمَ الحاجِّ"[2] على أن "مقدم" مصدرٌ قام مقامَ اسمِ الزمان بحذف مضاف أي: "زمنَ قُدوم الحاج" غيرُ لائقٍ كما يقول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) [3]؛ لأنه يحتمل أن يكون مصدرًا، ويحتمل أن يكون زمانًا بأصل وضعه؛ فجعلُه هاهنا للمصدر بالأصالة معدولاً عنه إلى الظرف خروجٌ عن القياس، والممثِّل بالمثال مستدلًّا على حكمٍ ادَّعاه لا يمثِّل بما هو على خلاف ما ذُكرَ عنه ظاهرًا، بل ولا يحتمل.

ويقول أبو حيان (ت٧٤٥هـ) في (محيا وممات ومقدم): "إنها تُستعمل بالرفع مصدرًا واسمَ زمانٍ واسمَ مكانٍ؛ فإذا استُعمِلت اسمَ مكان أو اسمَ زمانٍ لم يكن ذلك على حذف مضاف قامت هذه مقامه؛ لأنها موضوعة للزمان وللمكان كما وضعت للمصدر؛ فهي مشتركة بين هذه المدلولات الثلاثة، بخلاف نحو: "جئتك خُفُوقَ النجمِ"؛ فإنه وُضع للمصدر فقط"[4].

---

(١) الدر المصون ٤٢٠/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٢٢/١، والمقتضب ١٩٧/٣، ٣٤٣/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٥/١، ٤٢٥.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٢١/١.

(٤) البحر المحيط ٤٨/٨ [بتصرف يسير].

فالسلامة إذًا أن يمثَّل بما تمحَّضَ للمصدرية نحو: "جئتك قُدومَ الحاجِّ"، كما هو تمثيل جماعة من النحويين(١).

**ثالثًا- زيادة الميم والياء معًا**:

إذا أردت جلب اسم الفاعل من الأفعال التي تأتي على (فَيْعَل) مثل (هَيْمَن وسَيْطَر) تقول: "مُهَيْمِن ومُسيطِر" -بضم الميم وكسر ما قبل الآخر-، وإن أردت تصغير هذين الوصفين تقُول: "مُهيمِن ومسيطِر" أيضًا؛ بحذف ياء الهيمنة والسيطرة ويحل محلها ياء جديدة للتصغير، ومن المعروف صرفيًّا وجوب كسر ما بعد ياء التصغير إلا في أمور معينة، وعلى ذلك يتحد اللفظان ويختلف تقديرهما(٢)؛ فالأول وصفٌ مكبَّر والثاني وصفٌ مصغَّر، وزن الأول (مُفيعِل) ووزن الثاني (فُعَيْعِل)، والياء في الأول زائدة للدلالة على الفيعلة والثانية زائدة للتصغير، وضم الميم وكسر ما قبل الآخر في اللفظ الأول للدلالة على الفاعلية، وفي الثاني للدلالة على التصغير.

**ويميِّزُ بين اللفظين بأمرين**:

**أولهما**- أن المصغَّر يجوز أن تلحقه ياء للتعويض عن المحذوف؛ فيقال: "مُهيمين ومسيطِر". والثاني- أن الاسم المكبَّر يجوز جمعه جمع تكسير للكثرة؛ فيقال: "مَهامِن، ومَساطِر"؛ بحذف الياء. أما الاسم المصغَّر فلا يجمع -في الرأي الشائع- جمع تكسير للكثرة، وإنما يجمع جمع تصحيح؛ فيقال: "مهيمِنُون، ومسيطِرون"؛ لأنه لو جمع تكسيرًا للكثرة وهو مصغَّر لوقع التناقض بين الدلالة على الكثرة والدلالة على التصغير، ولوجب حذف ياء التصغير عند الجمع؛ ليصير على وزنٍ من أوزان الكثرة؛ كالشأن في كل

(١) ينظر: مغني اللبيب ٥١/٤، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/٢، والتصريح ٥١٦/١.
(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢٨٣/١.

خماسي ثالثه حرف زائد، ولو حذفت ياء التصغير لفاتت الدلالة على التصغير، والتبس الجمع المصغَّر بغير المصغَّر(١).

**رابعاً- زيادة الألف والنون**:

حينما تعرَّض النحاة للكلمات المختومة بألف ونون مثل (حسَّان) قالوا: إن كانت النون أصلية من الحسن فوزنها (فعَّال) بتشديد العين؛ وحينئذٍ تصغَّر على (حُسَيْسِين) بقلب الألف ياء لسكونها إثر كسرة، وتكون الكلمة مصروفة.

وإن كانت من الحَسِّ -بفتح الحاء- بمعنى القتل فوزنها (فعلان)؛ وحينئذٍ تصغَّر على (حُسيْسَان) بفتح ما بعد ياء التصغير وعدم قلب الألف ياء؛ حفاظًا على الزيادة من التغيير كما حافظوا على المزيد بألف تأنيث ممدودة فقالوا في تصغير (حمراء): "حميراء" بعدم قلب الألف، وتُمنع الكلمة حينئذٍ من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون(٢).

فأنت ترى اتفاق اللفظ، لكن التقديرَ الصرفيَّ من حيث الوزن والتصغير مختلف، والتقديرَ النحويَّ من حيث صرف الكلمة ومنعها مختلف.

والصنيع نفسه جاء مع كلمات أخرى مثل (شيطان)؛ فإن كانت من التشيطنِ صرفتَه؛ لأن نونه أصلية ووزنه (فيعال)؛ إذ أصله (شطن) بمعنى (بعُد)، وإن كان من (شَيَّطَ) لم تصرفه(٣)؛ لأن نونه زائدة ووزنه (فعلان) وأصله (شاط يشيط) بمعنى (التهب واحترق وهلك) (٤). فلفظ (شيطان) واحد، وتقديره مختلف وزنًا صرفيًّا وحكمًا نحويًّا.

---

(١) ينظر: النحو الوافي ٦٨٧/٤.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٨٤/٣، والمرتجل لابن الخشاب ص٨٧، ٨٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٢١٧/٢، والأصول في النحو ٨٦/٢.

(٤) ينظر: المنصف ١٠٩/١، ١١٠، وإيجاز التعريف في علم التصريف ص٣٨.

## السبب الرابع

## الحذف

مثلما كان للزيادة أغراضٌ لفظية ومعنوية فللحذف كذلك أغراض، وقد يؤدي الحذف إلى اتفاق في لفظ البنية واختلاف في تقديرها، وظهر ذلك فيما يلي:

**أولًا- حذف التاء من المضارع:**

حينما يجتمع تاءان في أول المضارع، أولاهما تاء المضارعة والثانية تاء التفعُّل أو التفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ (١) يجوز حذف إحدى التاءين تخفيفًا، نحو قوله ﷻ: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۝ ﴾ (٢).

وينتج عن حذف إحدى التاءين اتفاقٌ بين هذا المضارع وبين الأمر الذي جاء على معنيي التكلف والمشاركة؛ فتقول في الأمر منهما: "تعلَّمْ" و"تعاوَنْ". نعم يفرق بينهما في الصيغة علامة الإعراب؛ فالمضارع مرفوع والأمر مبني على السكون، لكنك حينما تسند الفعل إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة حالة النصب والجزم تتفق العلامة؛ فمن المعروف أن المضارع ينصب ويجزم بحذف النون عند اتصاله بهن، والأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، فتحذف النون عند اتصاله بهذه الضمائر.

ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ (٣)؛ فـ"تعاونوا" الأولى فعل أمر مبني على حذف النون، وواو

(١) من الآية (٣٠) سورة فصلت.

(٢) الآية (٤) سورة القدر.

(٣) من الآية (٢) سورة المائدة.

الجماعة فاعل. و"تعاونوا" الثانية فعل مضارع مجزوم بـ(لا الناهية) وعلامة جزمه حذف النون، وأصله (تتعاونوا) بتاءين، وحذفت إحداهما تخفيفًا، ويدل على أنها فعل مضارع لا فعل أمر دخول (لا الناهية) [(١)]؛ فهي لا تدخل على فعل الأمر مطلقًا؛ لأنها عكسه، والواو في الفعلين ضمير الجماعة فاعل.

وقد يؤدي حذف تاء المضارعة إلى اتفاقه في الصورة مع الماضي، فـ(تعلَّم وتعاون) يمكن حملهما على الماضي، والفارق بينهما فتح الماضي بناءً ورفع المضارع إعرابًا، لكن انعدام علامة الإعراب بسبب تقديرها يجعل احتمال التقديرين قائمًا؛ فيشتبه الفعلان ويتم الرجوع إلى القرائن.

وذلك نَحو (تولَّوْا) بعد الجَازِم والناصب في القرآن الكريم؛ فالقرائن تبيِّن الماضي من المضارع؛ فَهُوَ فِي نَحْو: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ ﴾ [(٢)] مَاضٍ؛ إذ واو الجماعة ضمير غيبة هنا، والتقدير: "تولَّوا هم"، وَفِي نَحْو قوله : ﴿ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ۝٣ ﴾ [(٣)]، وقوله: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ﴾[(٤)] مضارع[(٥)] حذفت إحدى تاءيه تخفيفًا؛ لأن القرائن والسياقات دلَّت عليه.

وقد يتطرق اللفظ الواحد إلى احتمالية الماضي والمضارع من دون مرجِّح، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ [(٦)]؛ فالفعل "توفَّاهم" يحتمل

(١) ينظر: مغني اللبيب ٦١٠/٦.
(٢) من الآية (١٢٩) سورة التوبة.
(٣) من الآية (٣) سورة هود.
(٤) من الآية (٥٤) سورة النور.
(٥) ينظر: مغني اللبيب ٦٠٩/٦.
(٦) من الآية (٩٧) سورة النساء.

أن يكون فعلًا ماضيًا، ويحتمل أن يكون مضارعًا بمعنى "تتوفاهم"؛ فحذفت إحدى تاءيه[1]؛ ومن ثَمَّ يكون الفعلُ متفقًا لكن تقديره الزمني مختلف.

وقد ترتَّب على هذا الاتفاق اختلافٌ في إعراب الضمير المسند إليه؛ ومنه قوله:

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حطبًا جزلًا ونارًا تَأَجَّجَا[2]

فكلمة "تأجَّجا" تحتمل وجهين:

**الوجه الأول**- أن تكون فعلًا ماضيًا، والألف في آخرها على هذا الوجه تحتمل وجهين: أحدهما- أن تكون ضمير الاثنين -وهما الحطب الجزل والنار-، وثانيهما- أن تكون ألف الإطلاق، ويكون في الفعل ضميرٌ مستتر يعود على النار أو على الحطب الجزل، فإذا أعدته على الحطب الجزل كان الأمر ظاهرًا، وإذا أعدته على النار احتجتَ إلى أن تسأل: كيف أعاد ضمير المذكر على النار وهي مؤنثة؟ ويجاب عن هذا بأنه لما كان تأنيث النارِ مجازيًّا استباح الشاعر لنفسه أن يؤنِّث الفعل المسند إليه، أو أوَّلَ النار بالشهاب.

**والوجه الثاني**- أن يكون "تأجَّجَا" فعلًا مضارعًا، وأصله (تتأجَّج)؛ فحذف إحدى التاءين؛ وعلى هذا الوجه يجب أن تعدَّ هذه الألف منقلبةً عن نون التوكيد الخفيفة للوقف، والأصل "تتأجَّجَنْ"، والضمير المستتر حينئذٍ يكون للنار المؤنثة؛ ولهذا أنَّثَ الفعل[3].

وترتَّب على الاتفاق بين الماضي والمضارع حكمٌ نحويٌّ؛ حيث قام ابن مالك بجعل قول لبيد:

---

(١) ينظر: الكشاف ١٣٦/٢.

(٢) البيت من الطويل لعبيد الله بن الحُرِّ الجُعفي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٧٧/٢، والمفصل للزمخشري ص٣٣٥، ٣٣٦، وبلا نسبة في الكتاب ٨٦/٣.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ٩٧/٢، ٩٨.

تمنَّـــى ابنتـــايَ أن يعـــيش أبوهمـــا وهل أنا إلا مـــن ربيعـــةَ أو مُضـــرُ[١]

لغةً؛ إذ جعل الفعل "تمنَّى" ماضيًا ولم يؤنَّثْ؛ حملًا على ما حكاه سيبويه[٢] من قولهم: "قال فلانة"[٣].

ويمكن حملُ الفعل على أنه مضارعٌ أصله "تتمنَّى"؛ فحُذِفتْ إحدى تاءيـــه تخفيفًـــا[٤]، وبذلك نبتعد عن هذه اللغة القليلة.

عِلمًا بأن ابن هشام جعل البيت من الضرورة حملاً على قوله:

فـــــلا مزنـــــةٌ ودقَـــــتْ ودقَهَـــــا ولا أرضَ أبقـــــلَ إبقالَهَـــــا[٥]

وما ذكره ابن مالك ليس كذلك، إنما ذكَر بيت الضـــرورة بعـــد ذكـــره لهـــذه اللغـــة، والمناسب لبيت لبيد هي لغة (قال فلانة)؛ لأن التأنيث حقيقيٌّ فيهما.

**ثانيًا- حذف نون الجمع للإضافة**:

قد يؤدي حذف نون جمع المذكر السالم للإضافة إلى اتفاق اللفظ واخـــتلاف التقـــدير، لكنه لا يؤدي إلى الاحتمال لوجود قرائنَ لفظيةٍ، وذلك مثل قولك: "هذا أبـــوك" و"هـــؤلاء أبوك"[٦]؛ فـــ"أبوك" الأول مفرد بقرينة "هذا"، و"أبوك" الثاني ملحق بجمع المذكر الســـالم بقرينة "هؤلاء"، فاتفق اللفظان في الاسمية وعلامة الإعراب والإضافة إلى كاف الخطاب، واختلف تقديرهما بسبب حذف النون؛ لأن أصل أبوك الثاني قبل الإضافة (أبـــون)، أمـــا أبوك الأول فهو كما هو قبل الإضافة.

---

(١) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٥٠، وشرح المفصل لابن يعـــيش ١٩/٥، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٢١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١١١/٢، ١١٢، ١١٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٩٦/٦، ومغني اللبيب ٦١٠/٦، ٦١١.

(٥) البيت من المتقارب لعامر بن جوين الطائي في الكتاب ٤٦/٢، والتصريح ٤٠٧/١.

(٦) ينظر: الألغاز النحوية للسيوطي ص٧١.

وبين اللفظينِ فَرقانِ؛ فالأول مفرد والثاني جمع، الواو في الأول أصل الكلمة وجُعلت علامة الإعراب[1]، والواو في الثاني ليست من أصل الكلمة بل هي واو الجمع، وحذفت الواو الأصلية لئلا يجتمع واوان.

وجاء منه ملغزًا قول الشاعر:

ضربتُ أخيكَ ضربةَ لاحِيانِ ضربتُ بمثلِها قِدمَا أبِيكَا[2]

فإشكاله جر (أخيك) و(أبيك) المستحقَّيْنِ للنصب بالألف، وحلُّه أنه أراد "أخينَك وأبِينَك" جمعي تصحيح؛ فحذف النون للإضافة؛ فبقي: "أخيك وأبيك".

**ثالثًا- الحذف للترخيم**:

من المعروف أن المقصود بالترخيم حذف أواخر الكلمة عند النداء، ولترخيم المنادى لغتانِ: الأولى- لغة من ينتظر ردَّ الحرف المحذوف؛ فيقال في (حارِث، وجعفَر): "يا حارِ" و"يا جعفَ"، والثانية- لغة من لا ينتظر ردَّ المحذوف؛ فيقال فيهما: "يا حارُ" و"يا جعفُ" بالبناء على الضم مثل: "يا زيدُ".

وعلى ذلك إذا رخَّمت مَن اسمه (منصور) على لغة من ينتظر المحذوف قلت: "يا منصُ"، وقلتَ على لغة من لا ينتظر المحذوف: "يا منصُ" أيضًا؛ فتجد اللفظين متفقينِ، لكنهما مختلفانِ في التقدير؛ فضمة (منصُ) الأول مُقَرَّة على حالها؛ لأنك حذفت الواو وأقررت الضمَّة بحالها كما أنك لمَّا حذفت الثاء في قولك: "يا حارِ" أقررت الكسرة بحالها. وأمَّا ضمة "يا منصُ" الثاني في لغة من لا ينتظر فهي ضمة بناء؛ لأنك قد حذفت

---

(١) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٧٠/١/١.

(٢) البيت من الوافر بلا نسبة في الكُنَّاش ١٥٦/١، وألغاز ابن هشام في النحو ص٣٦. ولعل البيت مصنوع للإلغاز. ولاحِيان: اسم علم. يقول: "لقد ضربتُ إخوتك ضربة تشبه الضربة التي سددتها إلى لاحيان، وضربتي للاحيان هذا تشبه ضربة سابقة كنت قد صفعت بها آباءك من قبل".

الواو والضمة قبلها، كما أنك في "يا حارُ" حذفت الثاء والكسرة قبلها ثم اجتلبتَ ضمة النداء؛ فاللفظان -كما ترى- واحدٌ والحكم النحويُّ مختلفٌ؛ إذ الضمة في الأول حركة الصاد، والضمة في الثاني بناء، وكذلك الأمر لو سميت بـ(يعقوب وبرثُن ويربوع)[1]. والذي كان سببًا في هذا الاتفاق اللفظي هو الحذف للترخيم وضمُّ ما قبل المحذوف.

وأصعب من ذلك مما يوقع في لبْسٍ أنك حينما تريد ترخيم المختوم بتاء تأنيث نحو (مسلمة) تقول: "يا مُسلِمَ" بالفتح على لغة من ينتظر المحذوف، و"يا مُسلمُ" -بالضم على لغة من لا ينتظر المحذوف- وبهذه اللغة الأخيرة يتفق اللفظان تذكيرًا وتأنيثًا ويختلفانِ في التقدير؛ فيمكن تقديره أنك تنادي مذكَّرًا من دون ترخيم -وهو الشائع- ويمكن تقديره أنك تنادي مسلمةً باستعمالك الترخيم على هذه اللغة.

واللبس موجود حينما ترخِّم المختوم بعلامة تثنية على لغة من لا ينتظر؛ فتقول في ترخيم (مسلمان): "يا مسلمُ" بالضم فيلتبس بـ(مسلم) المفرد.

من أجل ذلك أوجب بعض النحويين تعيين لغة من ينتظر خشية الوقوع في اللبس[2]؛ فتقول: "يا مسلمَ" بالفتح، وفاتهم التباس المؤنث بالمثنى في هذا الاتفاق اللفظي.

وأصعب من ذلك أن اللبس موجود في اللغتين حينما تريد ترخيم جمع المذكر السالم؛ فتقول في ترخيم (مسلمون): "يا مسلمُ"؛ فلا بد من ضمِّ الآخِر على لغة من ينتظر؛ لأنه مضموم قبل الحذف، وحينئذٍ يلتبس الجمع المرخَّم بالمفرد غير المرخم.

فقام الكوفيون بمنع ترخيم جمع التصحيح مطلقًا[3].

(١) ينظر: الخصائص ٢/٩٩، ١٠٠.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٢٥، وشرح ابن الناظم ص٤٢٧.
(٣) ينظر: شرح الرضي للكافية ١/١/ ٤٨٣.

ومما يوقع في لبسٍ حتميٍّ للُّغتينِ أيضًا أنك حينما تريد ترخيم (فتاة) تقول: "يا فتى"(١)؛ وحينئذٍ يصحُّ للَّفظ الواحدِ تقديرانِ أولهما –وهو المتعارف– أنك تنادي فتًى مذكَّرًا، والثاني –وهو غير المتعارف– أنك تنادي فتاةً باستخدامك الترخيم.

ومن ثَمَّ يكون من الأفضل الرجوع إلى القرائن التي تُعِين على المقصود، وهذا ما نصَّ عليه الرضي قائلًا: "ثم الحقُّ أن كلَّ موضعٍ قامت فيه قرينةٌ تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذُكِر، على نية الضم كان أوْ لا، وإلا فلا"(٢).

فالقرائن التي نصَّ عليها الرضي تزيل اللبس، وذلك مثلما مثَّل سيبويه بـ"يا خبيثُ أقبلي"(٣)؛ فسيبويه منعه لأجل اللبس، ولكن ثَمة قرينةٌ لفظيةٌ تُزيل اللبس، وهي ياء المخاطبة في "أقبِلي"؛ إذ تدل قطعًا على أن المنادى مؤنثٌ مرخَّم.

وتكثر القرائن اللفظية بكثرةِ ما يتبع المنادى من طلب عند استعمالك للُغةِ مَن لا ينتظر؛ فتقول: "يا مُسلمُ توضَّئي"، و"يا زيدُ أقبلا"، و"يا زيدُ أقبلوا"؛ فالضمائر المقترنة بفعل الأمر الذي يتبع المنادى دلَّتنا على نوع المنادى وعدده؛ فلا لبس إذًا.

وإن لم توجد قرائنُ لفظيةٌ مثل قولك حينما تخاطب أنثى: "يا قائمُ هل جاء عمرٌو؟" فإن كانت هناك قرينة حالية بمشاهدة السامع وحضوره أو معرفته بالشأن فعليها المعتمَد، وإن لم تكنْ فلا بد من تعيُّن لغة من ينتظر خوفًا من اللبس على السامع.

إذًا يكون من الصواب الرجوع إلى القرائن؛ حتى لا يتمَّ منعُ كلماتٍ كثيرة يمكن ترخيمها خشية اللبس، وحتى لا يضيقَ استعمالُ ترخيم المنادى الذي نحتاج إليه في لغتنا؛ للْخفةِ وسرعةِ الوصول إلى الغرض المنادَى له؛ فلا يُنكَرُ أن هناك حاجةً مُلحَّةً إلى القرائن، وإن خفيَتْ عُدنا إلى تعيُّن لغةِ من ينتظر المشهورةِ لهذا السبب وغيره(٤).

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٣/٢٧٠.
(٢) شرح الرضي للكافية ١/١/٤٨٤.
(٣) الكتاب ٢/٢٥١.
(٤) ينظر: سياق الكلام عند الرضي وأثره في الدرس النحوي (رسالة دكتوراه للباحث) ص١٧٩، ١٨٠.

## السبب الخامس

## التخفيف

من سنن العرب التخفيف في كلامها، واحتاج إليه الشعراء كثيرًا حرصًا على اتحاد الأوزان والقوافي، وظهر أثر التخفيف في اتفاق لفظ البنية واختلاف تقديرها في صورتين:

**الأولى- تخفيف المشدَّد**:

يحدث اتفاقٌ بين الماضي والوصف بسبب تخفيف المشدد، وهذا ما جعل الشاطبي النحوي (ت٧٩٠هـ) يقول عن لفظ (خفِي) في قول ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في ألفيته:

كذاك بعد (أو) إذا يصلحُ في موضعِها (حتَّى) أو (إلا) (أنْ) خفي[١]

"يحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا، ويحتمل أن يكون وصفًا، لكن خفف الياء للقافية، وأصلها التشديد"[٢].

فاللفظ واحد لكن التقدير مختلف؛ فيحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا، وحينئذٍ يكون وزنه (فعِلْ) مبني على الفتح المقدر للوقف، ويحتمل أن يكون وصفًا وحينئذٍ يكون وزنه (فعِي) بحذف لام الكلمة (الياء الثانية) مرفوع بضمة مقدرة.

وتخفيف المشدد يكون سببًا واضحًا في اتفاق الفعل والحرف؛ فحينما تخفف الأفعال (قدَّ وأمَّ وبلَّ وهلَّ) تشترك مع الحروف (قدْ وأمْ وبلْ وهلْ) لفظًا وتختلف تقديرًا وعلامةً؛ فتلكم الأفعال مبنية على الفتحة، وهذه الحروف مبنية على السكون.

وكذلك في اتفاق الفعل والاسم؛ فتخفيف الفعل (مَنَّ) يجعله متفقًا في اللفظ مع (مَن) الموصولة أو الشرطية.

---

(١) ألفية ابن مالك ص٤٩.

(٢) المقاصد الشافية ٣٦/٦.

**الثانية- تخفيف الهمزة**:

يكون تخفيف الهمزة بالحذف أو التسهيل أو الإبدال، ويمكن أن يُنتِجَ اتفاقًا لفظيًّا بين الفعل والوصف، وهو ما ذكره الشاطبي النحوي عن قول ابن مالك:

حرفٌ وشبهُه من الصرف بَرِي ... وما سواهما بتصريفٍ حَرِي[1]

وقوله: "بري" أصله (بريء)؛ فحذف الهمزة منه. ومثل هذا في الكلام نادرٌ؛ فحكي "جاء يجي"، ونحوٌ من ذلك قليلٌ، وهي لغة.

ويحتمل أن يكون "بري" في كلامه فعلًا ماضيًا أصله (برِئَ) سهَّل همزته ثم وقف عليها بالإبدال. وهو من قولهم: "برِئتُ لك من كذا"، و"بريت من الدين براءةً"[2].

فاللفظ واحدٌ لكن التقدير اختلف بين كونه وصفًا أو فعلًا ماضيًا بسبب تخفيف الهمزة.

وعليه يختلف الوزن والإعراب؛ فإن كانت فعلًا ماضيًا أصبح وزنها (فَعِلْ)، وإن كانت وصفًا أضحى وزنها (فعي) بحذف لام الكلمة (الهمزة).

وإن كانت فعلًا فاللفظ مبني على الفتحة المقدرة للوقف، وأصبحت الجملة فعلية في محل رفع نعت للمبتدأ "حرف"؛ ولذلك جاز الابتداء بالنكرة لعطفها ثم وصفها بالجملة الفعلية المكونةً من فعل وفاعل مستتر تقديره هو يعود على "حرف"، والجار والمجرور "من الصرف" متعلق بهذا الفعل.

وإن كانت وصفًا أصبح اللفظ معربًا مرفوعًا بضمة مقدرة لحذف لام الكلمة، وصارت الجملة اسمية، وإعرابها مثل إعراب الماضي؛ لأن الصفة المشبهة تعمل عمل الفعل على الراجح.

---

(١) الألفية ص ٦٣.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٨/٢٢٤.

ومنه في الألغاز[1] كلمة (مساويك) فتحتمل تقديرين: أولهما ظاهر وهو أنه جمع (مسواك) بزنة (مفاعيل)، والثاني يُعرَف بتخفيف الهمزة؛ فهو (مساوِئك) بزنة (مفاعلك)، فخفِّفت الهمزة بإبدالها ياءً من جنس حركة ما قبلها وهو الواو المكسورة؛ فاللفظان متفقان في الاسمية، والجمعية، وزيادة الميم والألف.

وبينهما فروق؛ فالأول مفرد، والثاني مركب من كلمتين، الياء في الأول زائدة، والياء في الثاني أصلية مبدلة من الهمزة، الكافُ في الأول أصلية تقع عليها علامة الإعراب، والكاف في الثاني ضمير المخاطب، أي: ليست من الكلمة.

عِلمًا بأن اتفاق اللفظين المحدث لاختلاف التقدير لا يتم إلا في الوقف أو نصب (مساويك) جمع (مسواك)؛ لأن كاف الخطاب مفتوحة أبدًا؛ وبذلك يظهر دور غياب العلامة أو اتحادها في اختلاف التقدير.

(١) ينظر: الألغاز النحوية للسيوطي ص ٥٥.

## السبب السادس

## التعاقب على المعنى الواحد

اتفاق اللفظ واختلاف المعني يسمَّى (المشترك اللفظي)، واتفاق المعنى واختلاف اللفظ يسمَّى (الترادف)، فهما متعاكسان، لكن ابن جني بعبقريته جعل التعاقب على المعنى الواحد الذي يعتبر ترادفًا سببًا فيما اتفق لفظه واختلف تقديره –لا معناه– من حيث الإفراد والجمع.

فمن جمال لغة الضاد وسحرها أن هناك جموعًا اتفقت مع مفرداتها في اللفظ، وهذا ما رصده لنا ابن جني –رحمه الله–، وأرجع ذلك إلى التعاقب على المعنى الواحد لهذه الأبنية.

ومن ذلك أن العرب كسَّروا (الفُلك) على (فُلك)؛ فاللفظانِ واحدٌ لكن التقديرَ فيهما مختلفٌ؛ إذ هذا مفرد وهذا جمع، والضمَّة والسكون في المفرَدِ أَصْلِيَّانِ كَـ(قُفْل) وفِي الجمْع عَرَضِيَّانِ كـ(أُسْد).

ويدلُّ على ذلك أن (الفُلك) في قوله تعالى: ﴿ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ ﴿١١٩﴾ ﴾ [1] مفرد مذكر، وأن (الفُلك) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ ﴾ [2] مفرد مؤنث، ويحتمل أن يكون جمعًا، و(الفلك) في قوله ﷻ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ ﴾ [3] جمع مؤنث؛ بدليل عود ضمير جماعة النسوة في "جرين" إليها[4].

---

(١) الآية (١١٩) سورة الشعراء.

(٢) من الآية (١٦٤) سورة البقرة.

(٣) من الآية (٢٢) سورة يونس.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦٢٩/١، ١٤٢/٥.

فاللفظ كما ترى متفق ويختلف تقديره من حيث الإفراد والجمع والتذكير والتأنيث، وكأنه يذهب بتذكير (الفلك) إلى المركب، وبتأنيثها إلى السفينة[١].

وإنما حدث هذا الاتفاق اللفظي بين (فُلك) المفرد و(فُلك) الجمع لأن (فُعْلًا) -بضم فسكون- كانت تعاقبُ (فَعَلًا) -بفتح الفاء والعين- على المعنى الواحد نحو: (الشُّغْل والشَّغَل) و(العُجْم والعَجَم) و(العُرب والعَرَب)، و(فَعَل) مما يكسَّر على (فُعْل) كـ(أسَد وأُسْد)، وكما كسَّروا (فعَلًا) على (فُعْل)، و(فَعَل وفُعْل) بمعنى واحد جاز أن يكسَّر (فُعْل) على (فُعْل)[٢].

* ومن اتفاق المفرد والجمع لفظًا أنك تجد (فِعال) -بكسر الفاء- تكسَّر على (فِعَال) كقولهم: "ناقةٌ هِجان[٣]" و"نُوقٌ هِجان"، و"درعٌ دِلاصٌ[٤]" و"أدرُعٌ دِلاصٌ"؛ فالألف في (هِجان ودِلاص) في الواحد بمنزلة الألف في نحو: "ناقةٌ كِنازٌ[٥]"، و"امرأةٌ ضِنَاك[٦]"، والألف فيهما جمعًا بمنزلة الألف في (ظِرَاف وشِرَاف)؛ فليست الألفُ فيهما إفرادًا كالألفِ فيهما جمعًا؛ وكسرُ أولِهما وفتح ثانيهما إفرادًا ليس مثلَ الكسر والفتح فيهما جمعًا.

وإنما جاز تكسير (فِعال) على (فِعال) من حيث كانت (فِعال) أخت (فَعِيل)؛ فكلٌّ واحدٍ منهما ثلاثيُّ الأصل وقبلَ لامه حرف لِين، وقد اعتقبا على المعنى الواحد مثل (عبيد

(١) ينظر: لسان العرب ٤٧٩/١٠.

(٢) ينظر: الخصائص ١٠٠/٢، ١٠١.

(٣) أي: بيضاء خالصة اللون. [ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٧٠/٤ (هـ ج ن)].

(٤) أي: لينة ملساء. [ينظر: كتاب العين ٩٩/٧ (د ل ص)].

(٥) أي: كثيرة اللحم صلبة. [ينظر: لسان العرب ٤٠٢/٥ (ك ن ز)].

(٦) أي: ثقيلة العجيزة ضخمة. [ينظر: لسان العرب ٤٦٢/١٠ (ض ن ك)].

وعِباد) و(كَلِيب وكِلاب)، وكما كُسِّر (فَعِيل) على (فِعال) كـ(شَرِيف وشِراف)، و(كَريم وكِرام)- كذلك أيضًا جاز تكسير (فِعال) على (فِعال) [1].

وبذلك اتفق اللفظان صورةً واختلفا تقديرًا؛ فالأول مفرد والثاني جمع، وحركةُ هذا تختلف عن حركةِ ذاك، وعلتهما التعاقب على المعنى الواحد.

(١) ينظر: الكتاب ٦٣٩/٣، والخصائص ٩٤/٢، ٩٥، والمحتسب ٣١٦/٢، ٣١٧.

## السبب السابع

## كثرة صيغ المصادر وجموع التكسير

تتميز الصيغ الصرفية بمرونتها وحيويتها، وهذا يعود إلى طبيعة اللغة الاشتقاقية التي منحت الصيغة حريةً في تعدد المعاني التي تدل عليها، وفي توليد صيغة من أخرى بكيفيات مختلفة؛ مما كثر استعمال تلك الصيغ الموحدة لمدلولات كثيرة -خاصة في المصادر وجموع التكسير؛ لما لهما من حظ وافر في كثرة صِيَغِهما مما نتج عن ذلك اتفاقُ بعض صيغهما مع بعض ومع صيغِ مشتقات أخرى في اللفظ، ولهذا صُوَرٌ منها:

**أولًا- اتفاق بين المصدر والمشتقات:**

من المعروف أن المصادر لها صيغ كثيرة؛ وبسبب ذلك اتفقت بعض صيغِها مع صيغ المشتقات، ومن ذلك صيغة (فعيل) التي تصلح للإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ولا أدلَّ على ذلك من قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ (١)؛ فأخبر عن الجمع بصيغة مفردة، ولهذه البنية دلالات كثيرة؛ فتحتمل المصدر كـ(نذير)، والصفة المشبهة كـ(كريم)، والمبالغة كـ(رحيم)، وبمعنى فاعل كـ(غريق)، وبمعنى مفعول كـ(جريح)، وبمعنى (مفاعِل) -بكسر العين- كـ(جليس)، وبمعنى (مُفعَل) -بضم الميم وفتح العين- كـ(حكيم)، وبمعنى (مُفعِل) -بضم الميم وكسر العين- كـ(بديع).

فلفظ (كريم) مثلًا يصلح للدلالة على الفاعل، والصفة المشبهة، والمبالغة، والسياق الذي وردت فيه الكلمة هو الفيصل، ولا دورَ للعلامة الإعرابية هنا.

**ولاتفاق (فعيل) واختلاف تقديرها آثار نحوية منها:**

إذا كان (فعيل) بمعنى (فاعل) أو (مُفاعِل) أو صفة مشبهة لحقته تاء التأنيث في المؤنث نحو: "رحيمة وشريفة وجليسة ونديمة"، وإن كان بمعنى (مفعول) استوى فيه

(١) من الآية (٤) سورة التحريم.

المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه كـ(رجل جريح وامرأة جريح)، وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف نحو: "خصلة حميدة"(١).

يفرِّق نوعُ الجمع بين دلالات الصيغة، فإذا جاءت (فعيل) بمعنى فاعل أو للمبالغة جاز جمعُها جمعَ مذكرٍ سالمًا؛ فإذا قيل: "هو عليم بالنحو" مبالغةً جمعتَ فقلتَ: "هم عليمون بالنحو"، أما الصفة المشبهة فتجمع جمع تكسير لا غير؛ فتقول: "هم علماءُ بالنحو"، وتقول كذلك في (جليس) بمعنى (مُجالِس): "جلساء"، ولا تقول: "جلِيسون"، وفي (حكيم) بمعنى (محكَم): "حكماء" ولا تقول: "حكيمون"، وفي (جريح): "جرحى" ولا تقول: "جريحون"(٢).

ولهذا الاتفاق اللفظي أثره في اختلاف تقدير لفظ (صريخ) في قوله تعالى: ﴿ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾(٣)؛ فجعله بعضهم فعِيلًا بمعنى (فاعل) أي: "فلا مستغيث" أو بمعنى (مُفعِل) أي: "فلا مغيث لهم"(٤).

وجعله الفراء (ت٢٠٧هـ) مصدرًا بمعنى الإغاثة(٥).

وتحامل أبو حيان على الزمخشري بقوله: "وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَلا صَرِيخَ لَهُمْ: أَيْ فَلَا إِغَاثَةَ لَهُمْ"، كَأَنَّهُ جَعَلَهُ مَصْدَرًا مِنْ (أَفْعَلَ)، وَيَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ أَنَّ صَرِيخًا يَكُونُ مَصْدَرًا بِمَعْنَى (صُرَاخٍ). وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: "فَلا صَرِيخَ لَهُمْ" أَيْ: لَا مُغِيثَ"(٦).

---

(١) ينظر: شذا العَرف في فن الصرف ص١٢٦.

(٢) ينظر: شرح الشافية ١٤٨/٢.

(٣) الآية (٤٣) سورة يس.

(٤) ينظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص٣٦٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٨/٤، والدر المصون ٢٧٢/٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٣٧٩/٢.

(٦) البحر المحيط ٣٢٤/٧.

فالزمخشري لم يقل بأنه مصدر، بل ذكر الأمرين؛ حيث قال: "فلا صريخ: لا مُغيث أو لا إغاثة"(١)، والذي انفرد بالقول بالمصدرية هو الفراء.

وما دلَّ على صوت يجيء مصدره على (فعيل) و(فُعال) -بضم الفاء-(٢) كـ(نحيب، وحَسِيس، وصريخ، وصُراخ، وبُكاء، وعُواء)، وفي تقدير المصدر قوةٌ وتأكيد. والله أعلم.

ولفظ (الصريخ) من الأضداد؛ فهو بمعنى (المغيث) كما في الآية، وبمعنى: القومُ المُستَصرِخُونَ كقوله:

قومٌ إذا سَمِعُوا الصَّريخَ رأيتَهُمْ ... ما بين مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ(٣)

**ثانياً- اتفاق بين المصدر والجمع:**

بسبب كثرة صيغ المصادر وجموع التكسير يتوارد المفرد والجمع في وزن واحد مثل (كِتاب) و(رِجال) بزنة (فِعال)، وأدَّى هذا إلى اتفاق اللفظ واختلاف التقدير بين المصدرية والجمعية في نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا ﴾(٤)؛ فقوله: "طِباقًا" "طِباقًا" فيه احتمالان: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرَ (طَابَقَ) وُصِفَتْ بِهِ

السَّمَوَاتُ لِلْمُبَالَغَةِ، أَيْ: شَدِيدَةُ الْمُطَابَقَةِ، أَي: مُنَاسِبَةٌ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ فِي النِّظَامِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهَا مُرْتَفِعٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ فِي الْفَضَاءِ السَّحِيق.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "طِباقًا" جَمْعَ (طَبَق)، وَالطَّبَقُ: الْمُسَاوِي فِي حَالَةٍ مَا. وَالْمَعْنَى: أَنَّهَا مُتَمَاثِلَةٌ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ مِثْلُ: التَّكْوِيرِ وَالتَّحَرُّكِ الْمُنْتَظِمِ فِي أَنْفُسِهَا، وَفِي تَحَرُّكِ كُلِّ

(١) انظر: الكشاف ١٨٠/٥.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٨٦٣/٢، ٨٦٤، وشرح ابن عقيل ١٢٥/٣.

(٣) البيت من الكامل لعمرو بن معديكرب في شعره ص١٤٥، ولحُميد بن ثور في ديوانه ص١١١، والتصريح ١٧٤/٢، وبلا نسبة في الدر المصون ٩٦/٧.

(٤) من الآية (٣) سورة المُلك.

وَاحِدَةٍ مِنْهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَحَرُّكِ بَقِيَّتِهَا؛ بِحَيْثُ لَا تَرْتَطِمُ وَلَا يَتَدَاخَلُ سَيْرُهَا[1]. فأنت كما ترى الصورة اللفظية واحدة والتقدير مختلفٌ بين المصدرية والجمعية.

ومنه أيضًا اتفاق (الشُّهُود والحُضُور) في اللفظ، واختلافهما في التقدير بين مصدر (شهِد وحضَر) وجمع (شاهد وحاضر).

**ثالثًا- اتفاق بين الجمع والفعل**:

نظرًا لكثرة صيغ جمع التكسير اتفقت بعض صِيَغِه في اللفظ مع الفعل الماضي المزيد بهمزة، وقد برز أثر ذلك وجماله في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[2]، وقوله سبحانه: ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا ﴾[3]؛ فلفظ (أسرى) مُتَّحِدٌ في صورته، لكنه مختلف في تقديره؛ فالأول جمع (أسير) وزنه (فَعلَى)؛ فهمزته أصلية وألفه زائدة، والثاني فعل ماض من (السرَى) وزنه (أفعَلَ) فهمزته زائدة وألفه أصلية؛ وذلك بسبب مرونة الاشتقاق التي ولَّدت بُنًى للجمع وللفعل، اتفقت في اللفظ واختلفت في التقدير.

(١) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ١٦/٢٩.

(٢) من الآية (٦٧) سورة الأنفال.

(٣) أول سورة الإسراء.

## خاتمة

من خلال تتبُّع ظاهرة اتفاق اللفظ واختلاف التقدير في البنية الصرفية ظهرت لي نتائج كثيرة أهمها ما يلي:

- البحث في هذه الظاهرة أصقل مادتي وتمريني على التصريف.
- عمدت إلى تضمين البحث أمثلةً من القرآن الكريم؛ لكشف إعجازه اللغوي.
- كثيرًا ما يصاحب اختلافَ التقدير اختلافٌ في المعنى، لكنه يمكن ألا يصاحبه، وذلك يُبعدنا عن مصطلح (المشترك اللفظي)، مثل آية ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾[1]؛ فالفعلان مختلفان في التقدير لا في المعنى؛ لأن الاستقبال موجود فيهما؛ إذ النهي يخلص المضارع للاستقبال[2]، ومثل ترخيم من اسمه (منصور) على اللغتين؛ فالشخص المرخَّم واحد.
- تُحقِّق هذه الظاهرة نوعًا من الموسيقا الداخلية والملاءمة اللفظية الناتجة عن استخدام اللفظين بتقديرين مختلفين، خاصة حينما يكونان متجاورين في جملة واحدة مثل الآية السابقة، ومثل حديث النبي ﷺ: "وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلاَّ أُجِرْتَ، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ"[3].
- هذه الظاهرة تساعد الأدباء والكُتَّاب على نوعين من علم البديع هما (الجناس والتورية) من غير إيغال؛ فلا يأتي عن قصد بل يحكمه الطبع لا الصنعة.

---

(١) من الآية (٢) سورة المائدة.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٥٨/٤.

(٣) سبق تخريجه.

- استغلال هذه الظاهرة في الغموض دون توغل؛ لأن الغموض يثير فضول السامع أو القارئ إلى التوقف أول الأمر لفهم المعنى؛ فيتحقق الرضا والارتياح، ويتمكن المعنى في النفس، وهذا يشبه التمييز؛ لما فيه من الإفهام بعد الإبهام.
- هذه الدراسة تساعد على تطويع الأبنية حسبما يريد صائغها، مع مراعاة البعد عن اللبس، وتحاشي الإغراق في الجناس والتورية.
- استعمل بعض النحاة هذه الظاهرة في الألغاز النحوية، خاصة في صناعة شعر منها، وكتُبُ الألغاز مليئةٌ بها، لكني لم أغُصْ فيها لئلا يُغصَّ القارئ؛ نظرًا لتعمُّقها في التعقيد؛ فجلبتُ منها السهل المبسَّط الذي يخدم البحث وفكرته. ومن ثَمَّ يناشد الباحثُ عدم التوغل في الألغاز والمحسِّنات البديعية، وإن كانت هذه الظاهرة تساعد عليهما إلا أنه يجب أن يكون استعمالُهما بتحسينٍ وتمرينٍ لا باصطناع وتكلُّف وتعقيد.
- للقرائنِ بأنواعِها دورٌ كبيرٌ في رفع الاحتمالات، وبخفائها أو تعددها تبقى الاحتمالات موجودة.
- هناك صُوَرٌ في الظاهرة لم تؤدِّ إلى احتمالات لوضوحها تمامًا، وهناك صُوَرٌ أدت إلى احتمالات خلقت نوعًا من الاجتهاد في التقدير، انبثق منه خلافٌ واضحٌ بين العلماء، أثرَى الفكرَ اللغويَّ.
- لاختلاف التقديرات الحكمية بين العلماء أثرُه في اجتهاد علماء العصر للوصول إلى حلٍّ وسطٍ أو جامعٍ لتلك التقديرات المختلفة، أو إتحافنا بتقدير جديد.
- حينما يؤمَن اللبس في الأبنية فإنه يمكن للمتكلم ممارسة قدر كبير من الحرية فيها؛ لكن الوقوع في اللبس جعل النحاة يحرصون على منع أحكام كانت جائزة، مثل منعهم ترخيم المؤنث بالتاء أو المجموع جمعًا مذكرًا سالمًا عند فقد القرينة.
- أكثر الأسباب فاعلية لهذه الظاهرة هو غياب العلامة الإعرابية، والإسناد؛ لذلك تجد هذين السببين منتشرين في الأسباب الأخرى، ولم يتخلَّفا كثيرًا.

- هناك أسبابٌ ضمنية لم أفردها في مبحثٍ مستقلٍّ لقلتها وعدم تكرارها، وذلك مثل اختلاف اللغة أو اللهجة في الأمر المضعف، والترخيم. ومثل الوقف. ومثل تعدد المعنى وتوحُّد المبنى، أو لشيوعها مثل: مرونة الاشتقاق، كما في صيغتي (فَعيل وفِعال).
- أكثر الآثار حضورًا هو اختلاف الوزن الصرفي، والمنع من الصرف وعكسه.
- الدراسة كشفت عن أثر التضعيف والإعلال –متعاضدين أو متفرقين– في اتفاق اللفظ واختلاف التقدير، خاصةً في اختلاف تقدير لفظ يصلح للاسمية والفعلية والحرفية؛ وهذا يرجع –في تقديري– إلى قلة حروف الكلمة؛ بسبب الإعلال بالحذف، والتضعيف الذي يقلِّص الكلمة.

وبعد فقد حاولت في البحث أن أقف على هذه الظاهرة بكشف أسبابها وإيضاح آثارها في الأحكام النحوية والصرفية، ولا أدَّعي حصرها؛ لعمق هذه اللغة الشريفة واتساعها وتطورها؛ لذا أرجو من الله العلي القدير أن يبارك في هذا الجهد الضئيل بأن يجعله سببًا لجهود تالية، وأن يجعله في ميزان حسناتي.

والحمد لله رب العالمين ،،،

## المصادر والمراجع


١- القرآن الكريم –جلَّ من أنزله.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: د/ رجب عثمان محمد- مراجعة: د/ رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣- أسباب التعدد في التحليل النحوي، د/ محمود حسن الجاسم- بحث منشور في مجمع اللغة العربية الأردني- العدد (٦٦)- السنة (٢٨)- ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٤- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري- تحقيق: د/ فخر صالح قدارة- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٥- اشتراك الصيغ الصرفية في العربية- رسالة دكتوراه للباحث: عبدالعزيز بن سعيد بن مجحود الزهراني- إشراف: أ.د/ محمد بن سعيد بن ربيع الغامدي- جامعة الملك عبدالعزيز بالسعودية/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية- ١٤١٤هـ/٢٠٢٠م.

٦- إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت- تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون- دار المعارف بمصر.

٧- الأصول في النحو لابن السراج- تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٨- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) لخير الدين الزركلي- دار العلم للملايين/ بيروت- الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.

٩- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي- تحقيق: سعيد الأفغاني- جامعة بنغازي/ ليبيا- ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٠- ألغاز ابن هشام في النحو لابن هشام الأنصاري- تحقيق: أسعد خضير- مؤسسة الرسالة/ بيروت- ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١١- الألغاز النحوية المسمى (الطراز في الألغاز) للسيوطي- المكتبة الأزهرية للتراث- ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٣م. من دون تحقيق.
١٢- ألفية ابن مالك في النحو والصرف- دار الكتب العلمية/ بيروت.
١٣- أمالي ابن الشجري- تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
١٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر العربي/ القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
١٥- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك- تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم- الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
١٦- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب- تحقيق: د/ موسى بناي العليلي- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، مطبعة العاني/ بغداد.
١٧- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
١٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر- الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
١٩- تاريخ دمشق لابن عساكر- تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي- دار الفكر- ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٢٠- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) للطاهر بن عاشور- الدار التونسية للنشر/ تونس- ١٩٨٤م.

٢١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: د/ حسن هنداوي- كنوز إشبيليا/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٢٢- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٢٣- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة- تحقيق: السيد أحمد صقر- دار الكتب العلمية/ بيروت- ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
٢٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش- تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر، وآخرين- دار السلام/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٢٥- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري- تحقيق: محمد عوض مرعب- دار إحياء التراث العربي/ بيروت- الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
٢٦- توجيه اللمع لابن الخبَّاز- دراسة وتحقيق: أ. د/ فايز زكي محمد دياب- الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة/ مصر- الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م(١).
٢٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي- تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان- دار الفكر العربي/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٢٨- الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود بن عبدالرحيم صافي- دار الرشيد/ دمشق، مؤسسة الإيمان/ بيروت- الطبعة الرابعة: ١٤١٨هـ.
٢٩- جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي- تحقيق: رمزي منير بعلبكي- دار العلم للملايين/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
٣٠- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي- تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

(١) أصل الكتاب رسالة دكتوراه للمحقق، في كلية اللغة العربية بالقاهرة- جامعة الأزهر.

٣١- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٣٢- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادى- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٣٣- الخصائص لابن جني- تحقيق: محمد علي النجار- دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
٣٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط- دار القلم/ دمشق.
٣٥- ديوان حُميد بن ثور الهلالي، وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي- تحقيق: عبدالعزيز الميمني- الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة ـ ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.
٣٦- ديوان لبيد بن ربيعة- تحقيق: حمدو طماس- دار المعرفة / بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
٣٧- سياق الكلام عند الرضي وأثره في الدرس النحوي (رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بأسيوط/ جامعة الأزهر) إعداد/ عرفة عبد الحكيم أحمد عبد الرحمن- إشراف: أ.د/ فتحي علي حسانين، أ.د/ محمد عبد النبي عبد المجيد- نوقشت عام ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.
٣٨- شذا العَرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي- تعليق: د/ محمد بن عبد المعطي- تخريج وفهرسة: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري- دار الكيان/ الرياض.
٣٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار التراث/ القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه- الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٤٠- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٤١- شرح أبيات الجمل لابن السِّيد البطليوسي- تحقيق: عبد الله الناصير- منشورات دار علاء الدين- الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
٤٢- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي- تحقيق: د/ محمد علي الريح هاشم- مراجعة: طه عبد الرءوف سعد- مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر/ القاهرة- ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٤٣- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي- تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق- دار المأمون للتراث/ دمشق- الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.
٤٤- شرح التسهيل لابن مالك- تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون- هجر للطباعة والنشر- الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.
٤٥- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب- تحقيق القسم الأول: د/ حسن بن محمد الحفظي، تحقيق القسم الثاني: د/ يحيى بشير مصري- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- عمادة البحث العلمي- إدارة الثقافة والنشر بالجامعة- ١٤١٧هـ.
٤٦- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي- تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الكتب العلمية/ بيروت- ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٤٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري- تحقيق: عبدالغني الدقر- الشركة المتحدة للتوزيع/ دمشق- الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

٤٨- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر- الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.

٤٩- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي- تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٥٠- شرح المفصل لابن يعيش- تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥١- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف- تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي- المكتبة العصرية/ بيروت- ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٥٢- شعر عمرو بن معديكرب- جمع: مطاع الطرابيشي- مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق- الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

٥٣- صحيح البخاري المسمَّى (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر- دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٤- صحيح مسلم المسمَّى (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء التراث العربي/ بيروت.

٥٥- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث للدكتور/ محمد حماسة عبداللطيف- مطبوعات جامعة القاهرة/ كلية دار العلوم- ١٩٨٤م.

٥٦- علل النحو لابن الوراق- تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٥٧- الكتاب لسيبويه- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٥٨- كتاب العين للخليل بن أحمد- تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي- دار ومكتبة الهلال.
٥٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري- تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض- مكتبة العبيكان/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٦٠- الكنَّاش في النحو والتصريف لأبي الفداء- تحقيق: د/ جودة مبروك محمد- مكتبة الآداب/ القاهرة- الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٦١- لسان العرب لابن منظور، ومعه حواشي اليازجي وجماعة من اللغويين- دار صادر/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
٦٢- اللُّباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري- تحقيق الجزء الأول: غازي مختار طليمات، تحقيق الجزء الثاني: عبد الإله نبهان- دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر/ دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٦٣- اللُّمَع في العربية لابن جني- تحقيق: د/ سميح أبو مُغلي- دار مجدلاوي للنشر/ عمَّان/ الأردن- ١٩٨٨م.
٦٤- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب)- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- دار المعارف بمصر- الطبعة الثانية.
٦٥- مجمع الأمثال للميداني- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- مكتبة السنة المحمدية-١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
٦٦- مجمل اللغة لابن فارس- تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٦٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني- تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي- وزارة

الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة- ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٦٨- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي- تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٦٩- المحكم والمحيط الأعظم لابن سِيده- تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧٠- المرتَجل في شرح الجُمَل لابن الخشاب- تحقيق: علي حيدر- مجمع اللغة العربية بدمشق- ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٧١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي- تحقيق: فؤاد علي منصور- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٧٢- معاني الحروف للرماني- تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي- دار الشروق/ جدة/ السعودية- الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٧٣- معاني القرآن للفراء- تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٧٤- معاني القرآن وإعرابه للزجاج- تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٧٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري- تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب- دار التراث العربي/ الكويت- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧٦- مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي- دار إحياء التراث العربي/ بيروت- الطبعة الثالثة: ١٤٢٠هـ- من دون تحقيق.

٧٧- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري- تحقيق: د/ علي بوملحم- مكتبة الهلال/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٧٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي- تحقيق الجزء السادس: د/ عبد المجيد قطامش، تحقيق الجزء الثامن: د/ محمد إبراهيم البنا- جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي- الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٧٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى) لبدر الدين العيني- تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر وآخرين- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٨٠- المقتضب للمبرد- تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى/ القاهرة- ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٨١- الممتع في التصريف لابن عصفور- تحقيق: د/ فخر الدين قباوة- دار المعرفة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٨٢- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني- تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين- وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم- الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

٨٣- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية لعلي الجارم ومصطفى أمين- الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر.

٨٤- النحو الوافي لعباس حسن- دار المعارف بمصر- الطبعة الخامسة عشرة.

٨٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي- تحقيق: أحمد شمس الدين- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

## فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المقدمة | ٧٥٣ |
| **تمهيد** :أسباب التقديرات المحتملة . | ٧٥٩ |
| **السبب الأول** :الإسناد إلى الضمائر . | ٧٦٢ |
| **السبب الثاني** :الإعلال والتضعيف . | ٧٧٥ |
| **السبب الثالث**:الزيادة . | ٧٨٥ |
| **السبب الرابع** : الحذف. | ٧٩٢ |
| **السبب الخامس**: التخفيف . | ٧٩٩ |
| **السبب السادس** :التعاقب على المعنى الواحد. | ٨٠٢ |
| **السبب السابع** : كثرة صيغ المصادر وجموع التكسير . | ٨٠٥ |
| الخاتمة . | ٨٠٩ |
| المصادر والمراجع. | ٨١٢ |
| فهرس الموضوعات . | ٨٢١ |